استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط

وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة

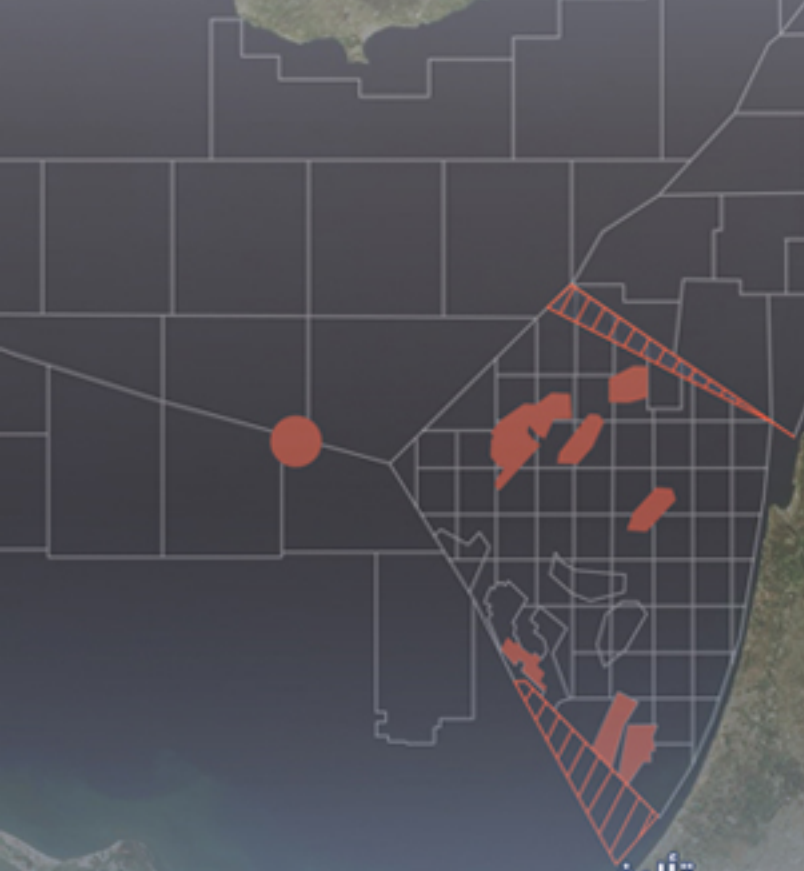

تأليف
شادي سمير عويضة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط

وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة

تأليف
شادي سمير عويضة

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

Natural Gas Exploitation in the Eastern Mediterranean Basin and its Impact on the Israeli Influence in the Region

by:
Shadi Samir Ewida

أصل هذا الكتاب هو رسالة نال بها المؤلف درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الأزهر في غزة سنة 2018. وقد أشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور أسامة محمد أبو نحل والدكتور أحمد جواد الوادية.

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى
2019م – 1441هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-83-3

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961 +
تلفاكس: 43 36 80 1 961 +
ص.ب.: 5034–14 **بيروت – لبنان**
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج
مروة غلاييني

تصميم الغلاف
طارق حسن

طباعة
CA s.a.r.l Beirut, Lebanon

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3

التقديم .....(9–7)

الملخص .....(12–11)

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة .....(29–13)

الفصل الثاني: الإمكانات الإسرائيلية لاستغلال حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط .....(71–31)

مقدمة 33

المبحث الأول: الغاز الطبيعي وأهميته وإمكاناته لدول العالم و"إسرائيل" : 34

المطلب الأول: تطور اكتشافات الغاز الطبيعي في العالم وأهميته كبديل للنفط 35

المطلب الثاني: أهمية الغاز الطبيعي وإمكاناته لـ"دولة إسرائيل" 37

المبحث الثاني: الإمكانات المتاحة لحقول الغاز في شرق البحر المتوسط : 49

المطلب الأول: حقول الغاز المكتشفة في "إسرائيل" 49

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه اكتشافات الغاز لدول المنطقة 55

خلاصة 71

الفصل الثالث: اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط بين النفوذ و"التعاون" ....(133–73)

مقدمة 75

المبحث الأول: التوجهات الإسرائيلية الحالية لاكتشاف الغاز الطبيعي: 76

المطلب الأول: أمن الطاقة في "إسرائيل": الآثار الإقليمية 76

المطلب الثاني: مستقبل النفوذ الإسرائيلي للطاقة في ظلّ الاكتشافات الحالية 91

خلاصة 97

المبحث الثاني: التوجهات الإقليمية لاكتشافات الغاز الجديدة: 98

المطلب الأول: التوجهات العربية (لبنان، ومصر، وفلسطين) 99

المطلب الثاني: التوجهات غير العربية (تركيا، وقبرص، واليونان) 120
خلاصة 130

الفصل الرابع: تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة .....(135–170)
مقدمة 137
المبحث الأول: تداعيات اكتشاف الغاز على مكانة "إسرائيل" في المنطقة: 138
مقدمة 138
المطلب الأول: القدرة الاقتصادية 139
المطلب الثاني: القدرة العسكرية والاستراتيجية 142
خلاصة 146
المبحث الثاني: تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة: 147
مقدمة 147
المطلب الأول: تداعيات اكتشاف الغاز على العلاقة بين البلدان العربية (لبنان، ومصر، والسلطة الفلسطينية) 148
المطلب الثاني: تداعيات اكتشاف الغاز على العلاقة بين الدول غير العربية (تركيا، وقبرص، واليونان) 160
خلاصة 170

الفصل الخامس: مستقبل النفوذ الإسرائيلي على الدول الإقليمية، في ظلّ الاكتشافات الجديدة للغاز في شرق البحر المتوسط .....(171–181)

الخلاصة .....(183–185)
الملاحق .....(187–191)
قائمة المراجع .....(193–200)
فهرست .....(201–206)
Abstract .....(221–222)

الفصل الثالث

اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط بين النفوذ و"التعاون"

اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط بين النفوذ و"التعاون"

مقدمة:

إن الطلب على الغاز الحالي في منطقة شرق البحر المتوسط يتجاوز الإمدادات بأكثر من 40 مليار م^3 سنوياً، كما وستزداد هذه الكمية بأكثر من الضعف بحلول سنة 2025؛ بحسب تقديرات شركة نوبل إنرجي. وبناء على هذه التقديرات ستكون احتمالات استقطاب الزبائن جيدة، إلا أن التقدم حتى كتابة هذا البحث ما زال بطيئاً في هذا الاتجاه. فمثلاً في سنة 2014 وقّعت الأردن مذكرة تفاهم لشراء الغاز من شركة نوبل إنرجي لتشغيل الطاقة الكهربائية، إلا أنها لم تتوصل إلى اتفاق تعاقدي راسخ. ومرد ذلك وجود المعارضة الشعبية الأردنية القائمة على الكراهية تجاه "إسرائيل"، وبالتالي أضحت تلك الصفقة صعبة نوعاً ما، حيث لا يمكن خداع الرأي العام الأردني حول مصدر الغاز، حقل ليفياثان الإسرائيلي. كما أن مصر تعدُّ زبوناً محتملاً آخر لشراء غاز ليفياثان؛ إلا أن إمداداتها المحلية هي أكثر وفرة من الإمدادات في "إسرائيل"، حيث يتم استخدامها لتوليد الطاقة على مستوى البلديات. واستيراد الغاز الإسرائيلي سوف يساعد الصناعة المصرية التي غالباً ما تعاني من نقص في الإمدادات، بسبب الحاجة السياسية الأكبر للحفاظ على الطلب العام. وفي مرحلة ما كانت السلطة الفلسطينية تنوي شراء غاز ليفياثان لمحطة توليد الكهرباء المقترحة في مدينة جنين بالضفة الغربية، لكنها ألغت تلك الخطة. أما تركيا فلن تصبح زبوناً محتملاً لحقل ليفياثان حتى الانتهاء من المرحلة الثانية من تطوير الحقل والتي تبدأ فعلياً بعد بدء تدفق الغاز في أواخر سنة 2019، أو أوائل سنة 2020. ومن وجهة نظر أنقرة لا يمكن تصوّر وقت أفضل من ذلك على الأقل من الناحية الاقتصادية.[1]

ويتناول هذا الفصل توجهات "إسرائيل" الحالية لاكتشافات الغاز الطبيعي، والتطرق لأمن الطاقة في "إسرائيل" وتداعياتها الإقليمية، كما يوضح أيضاً مستقبل

[1] Simon Henderson, Israel's Leviathan Gas Field: Politics and Reality.

النفوذ الإسرائيلي للطاقة في ظلّ الاكتشافات الحالية، وتوضيح حقيقة التوجهات الإقليمية لهذه الاكتشافات بشقيها: التوجهات العربية المتمثلة في لبنان ومصر وفلسطين، وصولاً للتوجهات غير العربية المتمثلة في تركيا وقبرص واليونان.

المبحث الأول: التوجهات الإسرائيلية الحالية لاكتشاف الغاز الطبيعي:

لم يشهد شرق البحر المتوسط تطوراً هائلاً حتى الآن في اكتشافات الطاقة، إلا أن حجم احتياطياته قد يكون هائلاً، وسيكون لديه القدرة على تغيير أمن الطاقة وتوقعات التجارة لمختلف البلدان في المنطقة. ففي سنة 2015 حققت شركة إيني العملاقة الإيطالية أكبر اكتشاف للغاز في شرق البحر المتوسط، في المياه المصرية، تمثل باكتشاف حقل ظُهر العملاق؛ ويحوي الحقل احتياطيات تقدر بنحو 30 تريليون قدم مكعب من الغاز، هذا الاكتشاف لم يُغير حسابات إيني وغيرها من الشركات النفطية الأخرى فحسب، بل غيّرت أيضاً المشهد الجيوسياسي لمصر بالإضافة إلى جيرانها في بلاد الشام، كما تعد الاكتشافات والتنمية في المنطقة حاسمة، لأن الطلب ما يزال ينمو بسرعة في بلدان شرق البحر المتوسط، ويتجاوز الطلب على الغاز الطبيعي المعروض بنحو 1.4 تريليون قدم مكعب وفقاً لشركة نوبل إنرجي، مما يبرز الحاجة الملحة إلى إمدادات جديدة، وهذا العجز قد يتضاعف بحلول سنة 2025.[2]

المطلب الأول: أمن الطاقة في "إسرائيل": الآثار الإقليمية:

يُعدّ الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تطوراً في الشرق الأوسط حسب المعايير الدولية، وبالتالي يحتاج إلى إمدادات متواصلة وآمنة من الطاقة للحفاظ على مستوى المعيشة المرتفع نسبياً، كما وإن التعاون في مجال الطاقة يمكن أن يعزز التعاون الاستراتيجي لها مع دول الجوار الإقليمي.[3]

---

[2] Nick Cunningham, The Race for Gas Accelerates in The Eastern Mediterranean, site of The Fuse, 5/1/2017, p.1, http://energyfuse.org/race-gas-eastern-mediterranean-accelerates/

[3] Gawdat Bahgat, "Israel's Energy Security: Regional Implications," p. 1.

ومن المرجح أن تنعم "إسرائيل" وجيرانها بآثار الاكتشافات الأخيرة لرواسب الغاز الطبيعي الضخمة في شرق البحر المتوسط. حيث سينتهي اعتماد البلاد الكبير منذ عقود على إمدادات الطاقة الأجنبية، وسيتحسن أمن الطاقة بشكل كبير. وسيسهم توافر إمدادات الغاز المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين الميزان التجاري في "إسرائيل"، وسيؤدي التحول من الفحم والنفط إلى الغاز الطبيعي للحد من التلوث.[4]

أولاً: أمن الطاقة في "إسرائيل":

إن الإمساك بزمام موارد الغاز الطبيعي، وأنابيبه وممراته، أضحى جزءاً أصيلاً من معايير القوة الجيوسياسية في عالمنا المعاصر، وتكشف آليات الصراع الدولي الحالي أن النظام العالمي الجديد يتشكل وفق صيرورة تقوم على منظومات القوة الاقتصادية، والهيمنة العسكرية التي ترتكز على الطاقة بشكل عام، وعلى الغاز الطبيعي بشكل خاص. ومن هنا يمكن فهم آليات التنافس والصراع بين المحورين الروسي والأمريكي وصيرورتها التي تنذر باقتراب تبدّل النظام العالمي من هيمنة القطب الواحد إلى نظام آخر متعدد الأقطاب. وكذلك تدل الوقائع التي تشهدها منطقة شرق البحر المتوسط، على أن هذا الإقليم سيشكّل لسنوات قادمة مسرحاً للصراع والتجاذب الجيوسياسي العالمي، وأن دول المنطقة تدور في حلقة من العنف والاهتزازات والصراع والتعاون في الوقت نفسه، وخصوصاً تلك الدول التي تحوي إمكانات هائلة من الغاز.[5]

وفرضت التحولات والتغيرات الجيوسياسية نفسها على الساحة، خصوصاً في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، وبالتالي لم يعد الفصل قائماً بين الآثار الاقتصادية لاكتشافات الغاز من جانب، وبين الآثار السياسية من جانب آخر، وهو ما جعل القضية أكثر تعقيداً وتشابكاً، مما أفرز حزمةً من الصراعات الإقليمية والدولية. وإن امتلاك "دولة إسرائيل" الكم الأكبر من الغاز الطبيعي الذي تمّ اكتشافه في شرق البحر المتوسط جعلها تنفرد بنصيب الأسد، وعملت على التنقيب بحُرية في ظلّ

---

[4] Ibid, p. 7.

[5] إيهاب علي النواب، حرب الطاقة: عهد ما بعد الحرب الباردة، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، 2017/4/5، انظر: https://annabaa.org/arabic/energy/10493

عدم وضوح الحدود البحرية بين مصر و"إسرائيل"، مكتشفة بذلك عدداً من الآبار التي تحتوي على أكبر احتياطيات غاز في المنطقة.[6]

وبناء على ذلك تعيش "إسرائيل" في مرحلة (في أثناء كتابة هذا البحث) يمكن تسميتها "الطور الانتقاليّ" تنتقل بموجبها من كيان يعتمد بالكامل على مصادر الطاقة الخارجية مسخراً قدراته السياسية والعسكرية والأمنية لتأمينها، إلى كيانٍ يحوز ثروة طبيعية كبيرة، بل ويخطط لاستخدام هذه الثروة من أجل تحقيق أهدافه في التوسع الجيوسياسي والعسكري، وبالتالي الطاقة لم تعد هدفاً فحسب، بل أصبحت أداة من أدوات فرض القوّة والنفوذ. لذلك تسعى "إسرائيل" جاهدة لاستخدام كل الوسائل والطرق من أجل أمن الطاقة خدمة لمصالحها.[7]

وهنا لا بدّ من الشرح والتحليل لأشكال الأمن في مجال الطاقة لدى "إسرائيل" على النحو التالي:

1. الأمن الاقتصادي:

يُعدّ أمن الطاقة في "إسرائيل" ضعيفاً بسبب الاعتماد على حقل تامار دون غيره حسب ما يراه وزير الطاقة الإسرائيلي شتاينتز، معللاً أن البلاد بحاجة إلى الإيرادات الهائلة الكامنة في بدء الإنتاج من حقل ليفياثان، آملاً في جذب ما يقارب 20 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية الإضافية إلى "إسرائيل" لمواجهة التباطؤ الاقتصادي، حيث إن التأخير في تطوير قطاع الغاز في "إسرائيل" بقي ما يقارب العام تزامناً مع انهيار أسعار النفط العالمية وانخفاض أسعار الغاز الطبيعي. وفي تلك الفترة أكدت شركة نوبل إنرجي الأمريكية بأنها ملتزمة باستثماراتها في "إسرائيل" بالرغم من انخفاض سعر سهمها من 60 دولار إلى 36 دولاراً، مما تطلب ذلك من الشركة مراجعة محفظتها الاستثمارية في جميع أنحاء العالم، حيث ترتب على هذه المراجعة اللجوء إلى التحكيم التجاري لاسترداد مليارات الدولارات التي استثمرتها في حال لم تلتزم "إسرائيل" بإبرام اتفاق الإطار، وبالإضافة إلى الأرباح المتوقع تحقيقها من حقل ليفياثان حسب بعض التقارير بهذا الشأن.

---

[6] أحمد الباسوسي، تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، عمّان، 2015/8/24، انظر: http://rawabetcenter.com/archives/11432

[7] رامي خريس، ثروة الغاز.. الخيبة الإسرائيلية الثقيلة، موقع السفير العربي، 2016/2/11، انظر: http://arabi.assafir.com/Article/25/3527

يقدر المختصون في هذه الصناعة أنه من الممكن أن تمنح شركة نوبل إنرجي التي تمتلك حصة 40% في حقل ليفياثان البحري مبلغ مقداره 16 مليار دولار إذا ما صدر حكم لصالحها ضدَّ الحكومة الإسرائيلية، وستكون لمثل هذه النتيجة عواقب وخيمة على جاذبية "إسرائيل" للاستثمار الأجنبي، وتطوير مواردها من الغاز ونموها الاقتصادي. وناقش وزير الطاقة الإسرائيلي شتاينتز هذا الموضوع مع وزير الطاقة الأمريكي إرنست مونيز Ernest Moniz كجزء من حوار الطاقة الأوسع، لذلك يجب على واشنطن أن تكون مستعدة جيداً للتوسط بحكمة ما لم تسعَ جميع الأطراف إلى اتخاذ قرار إيجابي في وقت مبكر، فيما يتعلق بالاتفاق الإطاري حول موضوع الغاز.[8]

كما وصل إجمالي الاحتياطيات للغاز الطبيعي التي تسيطر عليها "إسرائيل" إلى 1,480 مليار م^3، منها 800 مليار م^3 احتياطيات مؤكدة، ونحو 150 مليار م^3 احتياطيات شبه مؤكدة حسب دراسة لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي بجامعة تل أبيب The Institute for National Security Studies (INSS)، كما وتعتمد الاستراتيجيات الإسرائيلية فيما يتعلق بالغاز الطبيعي على أن يتم الاحتفاظ والسيطرة على 500 مليار م^3 لتوفير احتياجات "إسرائيل" لمدة 25 عاماً، وفي حال احتفظت بكامل الاحتياطيات من الغاز دون قيامها بتصديره فإن هذه الكميات تكفي احتياجاتها لسنة 2060. ناهيك عن المكاسب السياسية من تصدير الغاز في حال تصديره، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي ستفرضه ضرورات زيادة الإيرادات من صادرات الغاز الطبيعي. لذلك توصي الدراسة بضرورة إنشاء صندوق سيادي لاستثمار العوائد المنتظرة من صادرات الغاز الطبيعي.[9]

ومن خلال ما تقدم، نرى أن اكتشافات الغاز الطبيعي إلى جانب الاكتشافات المرتقبة خلال السنوات القادمة، والتي ستعتمد على اكتشافات هيدروكربونية جديدة من خلال عمليات التنقيب الأخيرة ستترك بالغ الأثر في "إسرائيل" وفي منطقة شرق البحر

---

[8] سايمون هندرسون، اكتشافات الطاقة شرقي البحر المتوسط: مصدر للتعاون أم وقود لإشعال التوترات؟ حالة إسرائيل، موقع معهد واشنطن، 2012/6/15، انظر:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/energy-discoveries-in-the-eastern-mediterranean-source-for-cooperation-or-f

[9] عبد الحافظ الصاوي، مآرب تسويق الغاز الإسرائيلي لدول المنطقة، موقع الجزيرة.نت، 2016/10/5، انظر:
http://www.aljazeera.net/home/print/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-af44be2d88ae/5a2179c7-0242-4a62-94b8-db88ebeb1e5a

المتوسط، حيث ستمكّن هذه الاكتشافات "إسرائيل" من تحسين أمن طاقتها إلى حدّ كبير، كما سيؤدي إلى توسيع استعمال الغاز الطبيعيّ كمصدرٍ للطاقة وللاستهلاك المحلي. وفي حال أصبح الغاز الطبيعي المصدر الرئيسي للطاقة في "إسرائيل" فإن ذلك سيؤدي لتقليص اعتمادها على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج، كما تأمل "إسرائيل" أن تسهم تلك الاكتشافات في توسيع اعتمادها على الغاز الطبيعي عوضاً عن مصادر الطاقة الأخرى.

2. الأمن العسكري لحقول الغاز الإسرائيلية:

تقوم "إسرائيل" بتطوير نظام مقلاع داود الصاروخي David's Sling لحماية حقول الغاز البحرية في شرق البحر المتوسط، خصوصاً حقل ليفياثان، ضدَّ أي مخاطر محتملة، كما تعمل على دراسة منظومة باراك 8 أو Barak 8، وهي جزء من منظومة مقلاع داود الذي بنته وطورته شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية Israel Aerospace Industries. حيث يستخدم هذا النظام لحماية السفن البحرية من صواريخ كروز Cruise المضادة للسفن.[10]

هذا الأمر أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي الإسرائيلي على قواتها البحرية لتعزيز قدرتها على حماية مخزون النفط والغاز قبالة سواحلها، وضمان أمن منطقتها الاقتصادية البحرية الواسعة المتاخمة للبنان، وطالبت البحرية الإسرائيلية سنة 2013 زيادة موازنتها التي تبلغ 700 مليون دولار لتطوير أنظمتها، و100 مليون دولار سنوياً لصيانتها. وارتبطت الزيادة بضرورة الدفاع عن عمليات تطوير إنتاج الغاز والنفط، وتأتي الزيادة الأخيرة مع بدء قبول "إسرائيل" طلبات من شركات تريد استكشاف 24 منطقة تقع قبالة الشواطئ الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط المجاورة لحقل ليفياثان الواسع. وتقدر "إسرائيل" وجود 2,137 مليار م^3 من الغاز، و6.6 مليار برميل من النفط لم تكتشف في هذه المناطق، وتأمل أن تختار تكتل شركات أو ثلاثة لمنحها تراخيص التنقيب، غير أن "إسرائيل" خاضت عدداً من الصراعات مع لبنان خلال الخمسين عاماً الماضية، بالإضافة إلى سورية التي تحدها في جزء من الحدود، حيث بات لإيران تواجد عسكري في تلك المناطق، يعرّض منصات الطاقة البحرية لخطر أمني محتمل.

[10] "لفيتان".. أحد أكبر حقول الغاز بالمتوسط، الجزيرة.نت، 2016/8/3.

ومن ثم تسعى "إسرائيل" لشراء سفن وقوارب دورية وسفن ذاتية القيادة وأنظمة رادار ودفاعات صاروخية لتعزيز أمنها البحري، و"هناك عدد متنوع من الأنظمة التي ستمنع ضرب الحفارات" على حسب تصريح لأحد الضباط في البحرية الإسرائيلية. كما ودفعت شركة إنرجين Energean اليونانية نحو 5.148 ملايين دولار مقابل الحصول على حقوق تطوير الحقلين الأصغر حجماً للغاز تانين وكاريش، وتخطط الشركة اليونانية استثمار ما يقارب 5.1 مليارات دولار في موارد الطاقة الإسرائيلية، ونقل منصة عائمة للإنتاج والتخزين والتحميل سيتم وضعها على بعد مئة كيلومتر في عرض البحر، مما يجعلها هدفاً محتملاً للهجمات. وأضاف ضابط البحرية الإسرائيلي: إنه في إطار تعزيز الدفاعات ستتسلم البحرية أربعة طرادات ألمانية بقيمة 460 مليون دولار سنة 2019 من أجل حماية وتأمين حقول الغاز، كما وستشكل قوة ردع للتهديدات المحتملة للمواقع والمنشآت الاقتصادية البحرية خصوصاً من قبل إيران وحزب الله اللبناني، إلى جانب تزويد السفن الإسرائيلية بنسخة من منظومة القبة الحديدية Iron Dome الدفاعية الصاروخية التي تتيح تفجير الصواريخ التي قد تستهدف المنصات البحرية[11].

وسيواجه الأمن العسكري لحقول الغاز بعض التهديدات والعقبات، منها:

أ. التهديدات الأمنية والعسكرية للمنشآت:

تعدُّ جميع أنحاء "إسرائيل" معرضة للهجمات العسكرية، وتعدُّ المنشآت البحرية عرضة أيضاً لمخاطر الهجمات العسكرية التي ستزداد مع تزايد عدد المنشآت، وبالتالي يتصاعد التحدي المتمثل في توفير الحماية لها. بيد أن السفن والقوارب والمروحيات التي تدعم العمليات البحرية هي الأخرى أهداف محتملة، إلا أن الإنتاج الفعلي للغاز الطبيعي آمنٌ نسبياً في بعض الحقول كونها اكتشفت في مياه شديدة العمق. إلا أن منشأة الإنتاج لحقل تامار وقاعدته للمعالجة الأولية ستكون قبالة سواحل أسدود، بتكلفة مليار دولار، وارتفاعها 250م، وبالتالي ستكون هدفاً جذاباً لأعداء "إسرائيل" (على حدّ وصف صاحب المقال سايمون هندرسون Simon Henderson؛ مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن Washington Institute). وبالإضافة إلى وجود

[11] إيهاب علي النواب، حرب الطاقة: عهد ما بعد الحرب الباردة.

الحراس على الحفارات وقوارب الدوريات في المياه المجاورة، ووفقاً لتقارير خاصة بهذا الشأن فإن "إسرائيل" تدرس تركيب صواريخ مضادة للطائرات على المنشآت، بالرغم من أن استخدام تلك الأسلحة سوف تتعارض مع معايير السلامة المعمول بها، كون الغاز مادة سريعة الاشتعال. وسوف تكون المشكلات الأمنية المرتبطة بمنشأة الغاز الطبيعي المسال العائمة بالقرب من حقل ليفياثان القريب من الحدود البحرية بين "إسرائيل" وقبرص التي لا تعترف بها تركيا، أكبر بكثير من حجم الحاوية وقيمتها. كما وأن منشآت "إسرائيل" البرية هي أيضاً عرضة للمخاطر، لامتلاك قوات حزب الله في لبنان صواريخ قادرة على الوصول إلى أهدافها جنوباً حتى تل أبيب تقريباً، إلى جانب عدد من الصواريخ التي يمكنها أن تصل إلى مدينة حيفا الساحلية الشمالية، المنطقة الصناعية الرئيسية في "إسرائيل". وفي الجنوب يقع ميناء إيلات على البحر الأحمر، وهو موقع محتمل لإنشاء محطة للغاز الطبيعي المسال، تلبي احتياجات السوق الآسيوية،[12] وتشير التقديرات الاستخبارية الإسرائيلية أن حزب الله اللبناني قد حصل على صواريخ ذات دقة عالية وبأعداد كبيرة.

وبالرغم من تلك التهديدات فقد واصلت "إسرائيل" عمليات الاستكشاف والحفر في الحقلين المتنازع عليهما، كما نشرت طائرات بدون طيار لحماية منشآت الحفر، كما استثمرت قدراً كبيراً من الموارد في التحضير للمواجهات العسكرية المحتمل نشوبها مستقبلاً في المنطقة، حيث لجأت في بادئ الأمر، مستعينة بتمويل سخي من الولايات المتحدة، إلى تطوير نظام الدفاع ضدَّ الصواريخ المعروف باسم القبة الحديدية والذي رُوعي في تصميمه أن يكون قادراً على اعتراض الصواريخ التي تستهدف منشآت الطاقة الإسرائيلية. واستعانت القوات البحرية بنظام الدفاع ضدَّ الصواريخ لتكون قادرة على التصدي للمخاطر التي تهدد منشآت الطاقة البحرية وردعها. وأخيراً شنّت "إسرائيل" في سنة 2011 عدة غارات داخل سورية، كان الهدف منها بحسب المسؤولين الأمريكيين، منع إمداد حزب الله بأي صواريخ متطورة من الطراز المضاد للطائرات، أو أرض–أرض، أو أرض–بحر، وبالرغم من ذلك، واصل حزب الله التسلّح بالصواريخ القادرة على تدمير المنشآت الإسرائيلية المتعلقة بالغاز الطبيعي.[13]

[12] Simon Henderson, Israel's Leviathan Gas Field: Politics and Reality.

[13] Michael Schwartz, The Often Overlooked Role of Natural Gas in the Israel-Palestine Conflict.

أما قبالة السواحل الجنوبية فهناك منشأتان للغاز وبإمكان المقاومة ضرب كلتيهما بالصواريخ من قطاع غزة. والمنشأة الرئيسية هي تلك التي تنتج الغاز من حقل تامار الذي يحتوي على أكبر احتياطي للغاز المنتج في "إسرائيل"، بالإضافة إلى منشأة قبالة مدينة عسقلان في جنوب البلاد من أجل تصفيته الأولية من المواد الغريبة. ومن ثم يتم ضخّ الغاز إلى الشاطئ لمزيد من المعالجة في منشأة خاصة في أسدود قبل دخوله في شبكة خطوط الغاز ليكون صالحاً للاستعمال. وعلى بعد ميل واحد (نحو 1.6 كم) من منشأة إنتاج تامار، وفي مياه تصل إلى عمق مماثل قدرها نحو 800 قدم، تقع منشأة ماري بي التي قدمت خدمة مماثلة لحقلي الغاز. ومن غير الواضح أي من هذه المنشآت كانت تستهدفها صواريخ المقاومة الفلسطينية، أو حتى ما إذا كان قد تمّ ضرب هذه الصواريخ على الإطلاق.[14]

وفي الوقت نفسه، تنتاب كثير من الدوائر الأمنية الإسرائيلية هواجس ومخاوف من إمكانية شنّ هجمات "إرهابية" (عمليات نضالية مقاومة) مسلحة من سيناء المصرية أو غزة الفلسطينية ضدَّ حقول الغاز الطبيعي المكتشفة حديثاً في منطقة شرق البحر المتوسط. كما تخشى هذه الدوائر أيضاً من هجمات الصواريخ البحرية التي قد تكون بحوزة عدد من الفصائل الفلسطينية في غزة. وربما تكون هذه الهواجس وراء قرار الحكومة الإسرائيلية بإسناد مهمة حماية حقول الغاز وعمليات التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط إلى الوحدة 13 في سلاح البحرية، وذلك في سابقة هي الأولى من نوعها لحماية منشآت استخراج الغاز في البحر المتوسط ضدَّ أي هجمات محتملة.[15]

ومما سبق، نرى أن "إسرائيل" سعت جاهدة من وراء توفير المنظومات المضادة للصواريخ، لتحقيق نوع من الأمن والحماية ضدَّ هذه الأنواع والأشكال من التهديدات التي من الممكن أن تؤثر وبشكل كبير على تنفيذ خططها المتعلقة بالسيطرة والاستغلال؛ بل والهيمنة على الموارد الطبيعية للمنطقة وخصوصاً الغاز والنفط. وجراء تلك التهديدات الخطيرة، ترى "إسرائيل" أنه من أجل الحفاظ على مواردها ومشاريعها الاستثمارية الضخمة في شرق البحر المتوسط، فإن استراتيجية الردع التي تستخدمها تأتي من قدرتها على استخدام القوة المفرطة لمواجهة أي تهديد تتعرض له منشآت الطاقة الإسرائيلية البحرية والبرية.

[14] Simon Henderson, Israel's Leviathan Gas Field: Politics and Reality.

[15] Ibid.

ب. العقبات الأمنية إسرائيلية أمام تصدير الغاز الطبيعي:

في الواقع هناك صعوبات في تخزين الغاز الطبيعي ونقله في الصهاريج، فالطريقة الأكثر كفاءة لتوريده هي بواسطة شبكة أنابيب لنقل الغاز. هذا الأمر يتطلب استثمارات كبيرة تزداد كلما طالت المسافة الفاصلة بين مرافق الغاز والمستهلكين. وفي غياب البنية التحتية الملائمة، يجري مدّ الاقتصاد الإسرائيلي بغاز طبيعي منقول عبر خطوط قصيرة المسافة وآمنة، ومع ذلك تشكل منشآت الغاز تحدياً جديداً في مجال حماية المرافق الحيوية البعيدة عن الشاطئ.[16]

ويعد إنشاء محطات لتسييل الغاز الطبيعي قبل تصديره أحد أهم العقبات أمام تصدير الغاز الإسرائيلي، لصعوبة التعاون مع جيرانها في هذا الخصوص، فإنشاء محطة تسييل على الخط الساحلي لـ"إسرائيل" على البحر المتوسط يقف أمامه مخاوف أمنية إسرائيلية من إمكانية تحكّم السلطات المصرية في عبور ناقلات الغاز الطبيعي المسال عبر قناة السويس، وذلك من خلال تشديد ضوابط السلامة على الشحنات الإسرائيلية من الغاز المسال. ومن ناحية ثانية، من الصعوبة بمكان إنشاء محطات لتسييل الغاز الطبيعي في ميناء إيلات على البحر الأحمر نتيجة ازدحام الساحل بالسكان، والقوانين البيئية المتشددة، بالإضافة إلى إمكانية تعرضها لهجمات من قوى المعارضة المسلحة أو صاروخية من مصر والأردن والسعودية. وفيما يتعلق ببناء خط أنابيب لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى الأسواق العالمية، توجد إمكانية لبناء خط أنابيب إلى تركيا عبر قبرص لتلبية احتياجات السوق الأوروبية للغاز الطبيعي.[17]

ج. العقبات السياسية والاقتصادية:

تحديات سياسية في المدى القصير، وعقبات تجارية في المدى الطويل. فمن الناحية السياسية؛ يمنح هذا الخيار قبرص وتركيا السيطرة على صادرات الغاز الإسرائيلية، وهاتان الدولتان ليس لهما علاقات جيدة مع بعضهما البعض، كما أن علاقات تركيا مع "إسرائيل" سيئة. ومن الناحية التجارية؛ تحوم شكوك وهواجس حول الطلب على

---

[16] شموئيل إيفين وعوديد عيران، "ثورة الغاز الطبيعي في إسرائيل."

[17] أحمد قنديل، بعد اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط: هل تدفع إسرائيل إلى التعاون.. أم تشعل الصراع بين دول المنطقة (1)، صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2013/3/4، انظر:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/134691.aspx

الغاز في أوروبا وأسعاره في الأسواق الأوروبية، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من فرص تصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا وأوروبا.[18]

كما تعتزم كلّ من قبرص واليونان و"إسرائيل" وإيطاليا، مدّ خط أنابيب تحت الماء لنقل الغاز من حقل ليفياثان إلى مدينة بريندیزي الإيطالية. وكتبت صحيفة كاثيميريني Kathimerini القبرصية: إن مديري وزارات الطاقة في الدول الأربع سيجتمعون في مبنى المفوضية الأوروبية في بروكسل، لمناقشة خطة لبناء خط أنابيب تحت الماء لنقل الغاز بطول ألفي كيلومتر. وبحسب الصحيفة؛ فإن خط الأنابيب سيربط حقل ليفياثان مع أفروديت القبرصي، وحقول الغاز الأخرى في المنطقة بين اليونان وإيطاليا بهدف توريد الغاز إلى السوق الأوروبية، مشيرة إلى أنه وفقاً للبحث الفني الأولي فإن إنشاء خط أنابيب ممكن من الناحية التقنية، وقابل لأن يرى النور اقتصادياً.[19]

ثانياً: الآثار الإقليمية لاكتشافات الغاز على "إسرائيل":

تُعد حقول الغاز الطبيعي المكتشفة في شرق البحر المتوسط من أكثر ملفات الطاقة تعقيداً من حيث الاستخراج والنقل والتوزيع والبيع، ليس لاعتبارات تقنية ولكن لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى. فكل من المراحل السابقة تتشابك فيها عوامل جيوسياسية واستراتيجية بشقّيها السياسي والاقتصادي على المدى البعيد، وذلك من حيث الفرص والمخاطر التي يشكلها ثاني أكبر الاكتشافات النفطية في المنطقة بعد منطقة الخليج، بالإضافة لتوقعات بأن يفوق إنتاج شرق البحر المتوسط من الغاز الطبيعي مستويات دول الخليج، ويقارب اكتشافات واحتياطي الغاز الروسي الأكبر من حيث الاحتياطي والإنتاج والبيع على مستوى العالم في المستقبل القريب. ولكن في السياق نفسه، فإنه يوازي هذه الثروة النفطية الكبرى تعقيدات سياسية متزايدة على مستويات الدول المعنية التي تقع الاكتشافات في حيازاتها البحرية، وما يتعلق بهذا الشق من خلافات ومشكلات حول الحدود البحرية لكل بلد، وبالتالي، حصة كل منهما في اكتشافات الغاز وفق تكتلات اقتصادية بين بعض من هذه الدول القائمة على أساس تقاسم

[18] المرجع نفسه.

[19] الغاز الإسرائيلي يتدفق تحت الماء، موقع شاشة نيوز، 22/1/2017، انظر:
https://www.shasha.ps/news/253662.html?fbclid=IwAR2kebNHt_UTFYXXyxEo71TynFJoYF1IqHh7Qlwl9ALyyacs1aQdbv1_JxM

العائد المستخرج، مثل: تكتل إنرجي ترينجل Energy Triangle الذي يضم قبرص و"إسرائيل" واليونان، والاتفاقيات بين دول شرق البحر المتوسط، مثل التي عقدت أواخر سنة 2014 وأوائل سنة 2015 بين مصر واليونان وقبرص، كذلك مدى الصراعات الممكنة والتي تشكل عاملاً مهماً يحول اكتشافات الغاز في هذه المنطقة من فرص للتعاون الاقتصادي والسياسي، إلى تهديد بصراعات قد تصل إلى المستوى العسكري. لأن كل من تركيا، وسورية، ولبنان، "وإسرائيل"، والسلطة الفلسطينية، ومصر، وقبرص، واليونان فيما بينها من مشكلات يصعدها اكتشافات شرق البحر المتوسط.

وبخلاف الحدود البحرية والصراعات الإقليمية بين هذه الدول والكيانات، فإن بعض الأطراف الإقليمية والدولية على صلة سلباً أو إيجاباً بهذه الاكتشافات، سواء من الناحية التنافسية أم المشاركة أم التوزيع، وما له علاقة مباشرة بسوق الطاقة العالمي الذي يعاني في الأصل من تقلبات تغير مواقف القوى الإقليمية والدولية، سواء من ناحية الاستفادة أم الضرر من مسارات بيع الغاز للسوق الأوروبي والدولي. فمن ناحية استراتيجية يشكل غاز شرق البحر المتوسط فرصة للتقدم الإقليمي والحيوي لدول مثل "إسرائيل" التي ستصبح دولة مصدرة للغاز بعدما كانت دولة مستوردة، ومن ناحية أخرى تشكل فرص للاستثمارات الدولية، وخصوصاً القادمة من الصين وروسيا وإيطاليا لضمان حصة مستقبلية لعشرات السنوات من الغاز المصري المكتشف حديثاً في حقل ظهر، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى إيجاد فرص تعاون وتجاذبات تنافسية بين كل من القاهرة وتل أبيب. ومن ناحية أخرى يشكل فرص تنافسية وصراعات فيما يخص كل من اليونان وقبرص وغزة.[20]

وفيما يلي تحليل للآثار المترتبة على اكتشافات الغاز في المنطقة:

1. الآثار السياسية والاستراتيجية على المنطقة:

إنّ ثروة الغاز سوف تحقق لـ"إسرائيل" مداخيل معتبرة في العقود القادمة، وتمنحها قوة واستقلالية مالية لم تتوفر لها منذ نشأتها. ومن المرجّح أن تصدير الغاز سوف يغيّر الوضع الاستراتيجي لـ"إسرائيل"، كما جاء في تقرير شيشينسكي، بالإضافة إلى ذلك فإن الاعتماد على الغاز المنتج محلياً سوف يسهم إيجاباً في ميزان المدفوعات، الأمر الذي يترتب

[20] غاز شرق المتوسط إلى واجهة الصراعات الإقليمية مجدداً، موقع ربّان السفينة، 2017/3/14، انظر:
https://assafinaonline.com/maritime-news/assafina-news/shipping/2017-03-14-14-12-14

عليه توفير "إسرائيل" ملايين الدولارات المخصصة سنوياً لاستيراد الطاقة، خصوصاً إذا تزايد اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على الغاز بدل النفط المستورد. وفي هذا الإطار، فإن تطوير صناعة الغاز وتقليل الاعتماد على النفط هما جزء من مجهودٍ استراتيجي عام، ولكن من الصّعب التكهن باحتمال توقف المساعدات الأمريكية المالية السنوية لـ"إسرائيل"، ولكن إن استمرت هذه المساعدات المالية، ومن المرجّح أنها سوف تستمر، حتى لو تمتّعت "إسرائيل" بمداخيل إضافية بفضل تصدير الغاز في المستقبل، فإن المساعدات الأمريكية لن تكون حيوية بالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي كما هي حالياً.[21]

وتمثل احتياطيات الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط فرصة ذهبية وثروة ثمينة لجميع دول هذه المنطقة، والتي تشمل مصر، و"إسرائيل"، وتركيا، وقبرص، ولبنان، وسورية، والسلطة الفلسطينية. وتطرح مسألة تطوير موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط وتصديره، مجموعة من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الكبرى التي قد تعرقل التعاون بين جميع دول المنطقة، في ظلّ توجهات "إسرائيل" المستندة أصلاً إلى قوتها العسكرية، والدعم الأمريكي لها من أجل الاستحواذ على حقوق الآخرين في الغاز المكتشف، إلى جانب التحديات السياسية الناجمة عن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي. فما تزال حالة الحرب هي السائدة في علاقة تل أبيب مع لبنان وسورية، كما لا يوجد ترسيم معترف به دولياً للحدود البحرية بينها وبين مصر، ولبنان، وفلسطين المحتلة. فإذا ما أضيف إلى ذلك النزاع المزمن بين تركيا وجمهورية قبرص حول مسألة قبرص الشمالية، والتداعيات الاستراتيجية المهمة للحراكات الشعبية العربية، يمكن تفهم مدى تعقّد البيئة السياسية والاستراتيجية لتطوير الغاز الطبيعي وتصديره في شرق البحر المتوسط.[22]

2. الآثار الاقتصادية على دول المنطقة:

يشكل الحوض الشرقي للبحر المتوسط أحد أغنى مناطق العالم غير المكتشفة بالغاز الطبيعي، وعلى ضوء التوقع باكتشافات ضخمة، سترتفع حدة التنافس الدولي على

---

[21] زهير حامدي، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط،" مجلة **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 1، آذار/ مارس 2013، ص 120، انظر: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue001/pages/art09.aspx

[22] أحمد قنديل، بعد اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط: هل تدفع إسرائيل إلى التعاون.. أم تشعل الصراع بين دول المنطقة (1).

ثروات هذه المنطقة. حيث يقدر مخزون الغاز في حوض شرق البحر المتوسط بنحو 345 تريليون قدم مكعب. ويحتوي هذا الحوض على كميات ضخمة من الاحتياطيات النفطية وسوائل الغازات، وتشمل هذه الاحتياطيات 223 تريليون قدم مكعب من الغاز في حوض دلتا النيل، إضافة إلى 9.5 مليارات برميل من الغازات السائلة، و7.1 مليارات برميل من النفط. كما يحتوي الحوض الكبير على 122 تريليون قدم مكعب من الغاز في منطقة حوض شرق البحر المتوسط قبالة شواطئ قبرص ولبنان وسورية، وعلى أكثر من 36 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في مناطق بالقرب من "إسرائيل"، أما اليونان فتقدر احتياطيات الغاز في بحر إيجه والبحر الأيوني وجنوب جزيرة كريت بـ 6.123 تريليونات قدم مكعب.[23]

وتشكل اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط منعطفاً تاريخياً مهماً لدول المنطقة التي تعدّ فقيرة نسبياً في مصادر الطاقة الأولية، البترول والغاز الطبيعي، فهي من ناحية؛ تسمح لها بزيادة استخدام الغاز الطبيعي على المستوى المحلي، وبالتالي تقليل وارداتها من الخارج. كما توفر هذه الاكتشافات من ناحية أخرى فرصاً كبرى لهذه الدول لتصدير الغاز إلى الأسواق العالمية. كما وتمثل إمدادات الغاز المكتشف في شرق البحر المتوسط أهمية ملموسة، لأنها لن تكون في مرمى نيران قوة بعينها، نظراً لسهولة حركة هذه الإمدادات داخل حوض البحر المتوسط كله، وعبر قناة السويس شرقاً، وغرباً، وشمالاً، وجنوباً، وذلك على عكس الإمدادات الواردة من الخليج العربي إلى بقية دول العالم والتي تمر في معظمها عبر مضيق هرمز، مما يضع هذه الإمدادات تحت رحمة التهديدات الإيرانية بإغلاق المضيق من حين إلى آخر. وبالإضافة لذلك تنبع أهمية الاكتشافات الهائلة من الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط من التصاعد الدراماتيكي لأهمية السيطرة على موارد الغاز الطبيعي ليس فقط بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط، بل لقطر التي تعدّ ثاني أكبر الدول المنتجة للغاز بعد روسيا؛ وأيضاً للاتحاد الأوروبي والصين بصفتهما من أكبر المناطق استهلاكاً في العالم. فالغاز الطبيعي يعدّ مصدراً آمناً ونظيفاً نسبياً للطاقة مقارنة بالطاقة النووية والفحم، وبالتالي فهو البديل الأمثل لاستبدال محطات توليد الكهرباء العاملة بالطاقة النووية، خصوصاً

[23] محمد وديع، الطاقة في شرق البحر المتوسط.. ملامح صراع يتشكل، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015/10/23، انظر:
http://rawabetcenter.com/archives/13994?fbclid=IwAR0u_S8q1fLNCmjaRj5i-hk6iuRqy0eE-

بعد كارثة محطة فوكوشيما اليابانية، وتلك العاملة بالفحم الذي يتسبب في انبعاث كميات هائلة من الكربون. ونظراً لكون التكلفة الاقتصادية لاستخدام الغاز بدلاً من طاقة الرياح أو أي مصدر بديل آخر للطاقة هي أقل بكثير، ينمو الغاز بشكل متسارع ليصبح مصدر الطاقة الأهم في العالم.

وفي ضوء تنامي أهمية الغاز الطبيعي، ليس من المدهش أن تمثل احتياطيات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط فرصة ذهبية، وثروة ثمينة لجميع دول المنطقة بشكل قد يدفعها للتصارع والتنافس الشرس فيما بينها للاستحواذ على النصيب الأكبر منها، في ظلّ غياب اتفاق واضح حول الحدود البحرية لمناطقها الاقتصادية الخالصة. فمصر تحتاج إلى هذه الثروة للتعامل مع أزمة الطاقة المستعصية، والوضع الاقتصادي المتدهور الذي تواجهه. و"إسرائيل" تحتاج إليها بعد أن انقطع مورد الغاز المصري شبه المجاني، وللفكاك من عزلتها الاقتصادية والسياسية نتيجة تعثر "عملية السلام". وسورية تحتاج إليها أيضاً لإعادة بناء اقتصادها الذي دمرته المحنة التي تمر بها منذ سنة 2011. أما تركيا التي لا تنتج لا نفطاً ولا غازاً فإنها لن تستغني عنه، وذلك لارتباطها بمعاهدة لوزان Treaty of Lausanne التي وقعتها تركيا مع دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، سنة 1923 بسويسرا، وسيكون بإمكان تركيا بعد انتهاء مدة المعاهدة سنة 2023 التنقيب عن النفط، وبالتالي تنضم إلى قائمة الدول المنتجة للنفط، وسيشكل ذلك مصدراً إضافياً للدخل من جانب، وسيزيد من أهميتها في المنطقة كدولة عبور للطاقة من جانب آخر. ولبنان بحاجة إليها كمصدر للدخل يساعد على تسديد ديونه الخارجية التي قاربت 50 مليار دولار سنة 2013. وقبرص بحاجة إليها لتجنب الوقوع في المأزق الذي يكاد يخرج اليونان من الاتحاد الأوروبي ومن منطقة اليورو.[24]

ومن خلال ما تقدم، نرى بأن توفير تلك الاحتياجات قد يواجه العديد من العقبات والصعوبات والتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي من شأنها أن تعرقل التعاون والتفاهم بين دول المنطقة، وجراء ذلك فإن ردود الفعل تتفاوت بين دول شرق البحر المتوسط من أجل الاستفادة من تلك الاكتشافات الضخمة من

[24] أحمد قنديل، بعد اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط: هل تدفع إسرائيل إلى التعاون.. أم تشعل الصراع بين دول المنطقة (1).
ملاحظة: لقد تجاوز الدَّين العام في لبنان مبلغ 85 مليار دولار حتى منتصف سنة 2019.

الغاز الطبيعي. ولكن هيمنة "إسرائيل" المدعومة أمريكياً يجعلها تسيطر على حقول الغاز المكتشف بالقوة العسكرية على حساب دول المنطقة.

3. الآثار القانونية لاكتشافات الغاز على دول المنطقة:

تُعَدُ مسألة اكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية خصوصاً المواد الهيدروكربونية مساراً للخلاف الدائم والمستمر في التفاعلات الدولية، لا سيما في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، حيث تتعدد الأطر القانونية الحاكمة لتلك التفاعلات والتي يُمكن حصرها فيما يلي:

أ. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982: حيث تضمنت الاتفاقية تقسيم البحار إلى أربع مناطق رئيسية، وهي: البحر الإقليمي 12 ميلاً بحرياً (نحو 22 كم) من خط الأساس، وللدولة سيادة كاملة عليها. ثم المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها بـ 200 ميل بحري (نحو 370 كم) تقاس أيضاً من خط الأساس، ثم منطقة الجرف القاري، وأخيراً فقد نصت الاتفاقية بشكل واضح على المبادئ العامة لاستغلال الموارد الطبيعية، سواء الحية أم غير الحية الموجودة في المياه أو في القاع، بما في ذلك من موارد هيدروكربونية ونفطية، لكن تظل هذه الاتفاقية إطارية عامة، ولا تُلزم الدول إلا بالاتفاق على الالتزام بها.

ب. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية – القبرصية سنة 2013: بعد التوقيع عليها عُينت المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بالدولتين وفقاً لقاعدة خط المنتصف، والذي حددته الاتفاقية في البند الثاني من المادة في ثماني نقاط إحداثية جغرافية، غير أن الاتفاقية قد ألزمت في المادة الثالثة الطرفين عند الدخول في أي مشاورات مع طرف ثالث لتعيين الحدود البحرية، إبلاغ الطرف الآخر والتشاور معه، وهو ما لم تلتزم به قبرص في اتفاقيتها لتعيين الحدود البحرية مع "إسرائيل".

ج. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – القبرصية سنة 2007: حيث تمّ الترسيم وفقاً لنقطتين مؤقتتين، هما: النقطة 1 جنوباً، والنقطة 6 شمالاً، حيث ألزمت الاتفاقية في مادتها الثالثة أي طرف يدخل في تفاوض مع طرف آخر لترسيم الحدود البحرية في إحداثيات أي نقطة من 1 أو 6 الرجوع للطرف الآخر.

د. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية – "الإسرائيلية" سنة 2010: حيث هدفت الاتفاقية لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بكل منهما والتي تمّ

تحديدها أيضاً وفقاً لقاعدة خطّ المنتصف، والذي يقع على مسافة 150 كم شمال غرب حيفا، والذي تمّ تحديده في البند الثاني من المادة الأولى في 12 نقطة إحداثية جغرافية.

وفي ضوء كل ذلك، فإن اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط ستقود "إسرائيل" لمزيد من الصراع مع دول المنطقة. لذلك لا بدّ من إلزام "إسرائيل" على احترام كافة القوانين والمعاهدات الخاصة بهذا الأمر، وبالأخص معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار والمحيطات والتي تتضمن تنظيم وتقسيم واستغلال ثروات وعوائد البحار والمحيطات.[25]

المطلب الثاني: مستقبل النفوذ الإسرائيلي للطاقة في ظلّ الاكتشافات الحالية:

شكّل اكتشاف الغاز في مياه شرق البحر المتوسط تطوراً مهماً، وخصوصاً لما سيقدمه من فرص تنموية للدول المشرفة على هذه المنطقة، إلا أنه يضاف إلى عناصر الصراع في المنطقة، لأنه يوفر الفرصة لـ"إسرائيل" لولوج قطاع الطاقة العربي الذي يشكل العماد الاقتصادي للدول العربية. كما تحاول "إسرائيل" بمساندة أمريكية استغلال معاهدات "السلام" التي وقّعتها مع دول عربية في عقد اتفاقات لتزويد تلك الدول بالغاز، وهو أمر إذا ما تمّ سيربط هذه الدول عضوياً ولعدة عقود بالاقتصاد الإسرائيلي. كما يشكل اكتشاف احتياط الغاز في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول المطلّة على شرق البحر المتوسط فرصة لـ"إسرائيل" أيضاً، في غياب ترسيم الحدود البحرية بين الدول المعنية، لوضع اليد مجدداً على ثروات طبيعية عربية، الأمر الذي ربما يفتح جبهة جديدة في الصراع العربي الإسرائيلي. وتسعى "إسرائيل" جاهدة من أجل تطوير التكنولوجيا اللازمة لاستغلال رواسبها الكبيرة من النفط والغاز، وتُعد نتائج اكتشافات الغاز هي محور اهتمام سياسة سلطة الطاقة في "إسرائيل"، ومحور اهتمام المصالح التجارية للقطاع الخاص لعدد من السنوات القادمة.

[25] أحمد الباسوسي، تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط.

أولاً: مخططات "إسرائيل" لاستهلاك الغاز وتصديره:

تسعى "إسرائيل" من خلال الاكتشافات البحرية الشمالية لرسم سياسة توفر احتياط غاز كافٍ للعقود المقبلة، ويُعد هذا جزءاً من سياستها الأمنية التقليدية الساعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لتقليص الاعتماد على الخارج. وقد باشرت "إسرائيل" فعلاً تأهيل محطاتها الكهربائية من أجل استعمال الغاز الطبيعي بدلاً من الفحم الحجري، كما بادرت الحكومة الإسرائيلية إلى تشكيل لجنة لدراسة الحاجات من الطاقة، وبعد كثير من النقاش والجدل العلني لاقتراحات اللجنة، تمّ إقرار تصدير نحو 40% من احتياطي الغاز من حقل معيَّن دون الحاجة إلى الحصول على موافقة الكنيست Knesset لتصدير كميات أكثر. والهدف الرئيسي من هذه السياسة هو توفير إمدادات مستقبلية كافية، وفكّ الاعتماد على الغاز المستورد.

عارضت هذا القرار الشركات العاملة لأنه يقلص هامش أرباحها، لأن معظم أرباح الشركات يتحقق من خلال التصدير، وليس من المبيعات في السوق المحلية فقط، نظراً إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنةً بالأسعار العالمية. وفرضية "إسرائيل" في اتخاذ قرارها هذا ينطلق من أن احتياط الغاز الذي تمّ اكتشافه سيكون كافياً لتوليد 70% من طاقة البلد الكهربائية، مقارنةً بالفحم الحجري الذي يولد 35% فقط، و45% يجري توليدها عبر استخدام الغاز. لكن استخدام الغاز لن يتوقف فقط عند توليد الكهرباء لأن الشركات الصناعية تطالب بتزويد نحو 400 مصنع بالغاز، بالإضافة إلى المطالبة باستعمال الغاز في وسائل المواصلات وإيصاله مباشرة إلى المنازل، الأمر الذي يعني الحاجة مستقبلاً إلى إمدادات غاز أكثر.

وفضلاً عما تقدم فقد دعت بعض الجهات الحكومية إلى تأسيس صندوق سيادي يعتمد على الريع الغازي، ويُقدر بـ 75 مليار دولار بحلول سنة 2037، وكذلك رفد الميزانيات العامة بنحو 55 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وبالتالي، فإنه من الواضح أن هذه الطموحات لا تتلاءم مع ما تمّ تخصيصه للتصدير من حجم الغاز الذي اكتُشف حتى الآن.[26]

[26] وليد خدوري، "الغاز الطبيعي في إسرائيل: تطور الاكتشافات ومجالات التصدير،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 26، العدد 102، 2015، انظر:
https://www.palestine-studies.org/ar/mdf/abstract/188406

ثانياً: الاستهلاك الداخلي:

بلغ استهلاك "إسرائيل" من الغاز الطبيعي نحو 10 مليارات م^3 في سنة 2015، ويُتوقع أن يبلغ نحو 14 مليار م^3 تقريباً في نهاية هذا العقد (2019)، حيث تستهلك محطات الكهرباء الكمية الأكبر منها. وما يزال الفحم الحجري، حتى الآن، يشكل المصدر الرئيسي لتوليد الكهرباء، ثم المازوت الذي يشكل المصدر الثاني للوقود، وأخيراً الغاز الذي يُستعمل في ثلاث محطات كهربائية. وبناء على ذلك، وقّعت شركة الكهرباء الإسرائيلية الحكومية عقداً لمدة 15 عاماً (وفق مبدأ الاستلام أو الدفع الملزم) لشراء 78 مليار م^3 من الغاز من حقل تامار، مع حقّ زيادة الكمية إلى 99 مليار م^3. كما وقّعت الشركة عقوداً أخرى لشراء نحو 145 مليار م^3 من حقول أخرى، مع حقّ شراء 23 مليار م^3 إضافية. وتخطط "إسرائيل" كذلك لتحويل محطة أوروت رابين Orot Rabin قرب الخضيرة، من الفحم الحجري إلى الغاز الطبيعي، لكنها ستُبقي محطة كبيرة واحدة تستخدم الفحم الحجري، وهي محطة روتنبرغ Rutenberg القريبة من عسقلان. والهدف من الاستمرار في استعمال الفحم الحجري في هذه المحطة الضخمة، هو تنويع مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء كي لا تعتمد جميع محطات الكهرباء على إمدادات الغاز الطبيعي، وتلافياً لحدوث أزمة في البلد في حال انقطاع إمدادات الغاز لأسباب أمنية أو صناعية.[27]

ورأى وزير البنى التحتية السابق عوزي لانداو Uzi Landau في كلمة ألقاها أمام مؤتمر في تل أبيب في 2012/2/2، "أنه يجب الاحتفاظ باحتياط غازي يكفي 25 عاماً للاستهلاك المحلي، ثم تصدير بقيته إلى الأسواق الخارجية"، الأمر الذي مثّل في حينه تغيراً مهماً في تقديراته، إذ كان يدعو سابقاً إلى الاحتفاظ باحتياط يكفي 50 عاماً للتأكد من تلبية الطلب الداخلي المستقبلي. والسبب الرئيسي لهذا التغيير، هو ضغوط الشركات لمنحها كميات أكبر للتصدير من أجل تحقيق أرباح أكثر لها. وقال لانداو في

[27] Simon Henderson, "Natural Gas Export Options for Israel and Cyprus," Mediterranean Paper Series 2013, The German Marshall Fund of the United States, Washington, September 2013, https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/opeds/Henderson20130901-NaturalGasExportOptions.pdf?fbclid=IwAR1Wa4UMrwz0L4ARJGqHOa3_bSYS11k_AjNS1tD_DK_NDidYOvfqLXFY_j8

هذا الصدد: "إن الصادرات مهمة كي يتم تحقيق اكتشافات أكبر في المياه الإسرائيلية خلال الأعوام المقبلة"، وذلك بهدف توفير حوافز أكثر للشركات من أجل استكشاف احتياط جديد. وأكد الوزير أن المستثمرين يصرّون على توفير إمدادات أكثر للتصدير، كشرط للاستمرار في عمليات الاستكشاف والتطوير الباهظة الثمن. وأضاف: "يجب أن يعرف كل مستثمر أنه في حال عدم توفر الفرصة لتسويق الغاز في السوق المحلية، فهناك فرصة بديلة له في تصدير الغاز إلى الأسواق الدولية". وتابع قائلاً إن تصدير الغاز من "إسرائيل" سيعتمد على منشأتين: إحداهما تملكها الحكومة لكن سيتاح للجميع استعمالها، والأُخرى منشأة لتصدير الغاز المسال يملكها القطاع الخاص.[28]

وإلى حين توفر إنتاج محلي كافٍ، فإن شركة الكهرباء الإسرائيلية ستعتمد على سلسة من مصادر الوقود المتعددة، منها الغاز أويل (زيت الغاز)، والفيول أويل (زيت الوقود)، والفحم الحجري، وإمدادات محدودة من الغاز المستورد والمحلي، ولا سيّما الكميات القليلة التي ينتجها حقل ماري بي في المياه الجنوبية، أو الإمدادات الأولية من حقل تامار.[29]

ثالثاً: الاكتشافات وقدرات الإنتاج:

تفيد التقديرات بأن حجم احتياط الغاز المؤكد والمكتشف في المياه الشمالية لـ"إسرائيل" بألف مليار م^3، وهو رقم قابل للتغيير في ضوء عمليات الاستكشاف المستمرة. وقد اكتشفت شركة نوبل إنرجي الأمريكية وشركاؤها من الشركات النفطية الإسرائيلية نحو سبعة حقول في المياه الشمالية حتى كتابة هذا البحث، معظمها صغير الحجم وذو احتياط ضئيل نسبياً، كما أن جميع هذه الاكتشافات باستثناء الحقلين الضخمين تامار وليفياثان، عميقة جداً في قاع البحر وبعمق يتراوح ما بين 15 و20 ألف قدم، الأمر الذي يجعل تكلفة تطوير معظم هذه الحقول مرتفعة جداً. وقد بدأ حقل تامار بالإنتاج في آذار/ مارس 2013 بعد أربعة أعوام تقريباً من اكتشافه، وشرع إنتاجه الأولي يلبي جزءاً من الطلب المحلي. ويُقدر احتياط الحقل تقريباً بتسعة تريليونات قدم مكعب.

[28] وليد خدوري، "الغاز الطبيعي في إسرائيل: تطور الاكتشافات ومجالات التصدير،" ص 82.

[29] المرجع نفسه.

ومن اللافت للنظر أنه جرى ربط إنتاج حقل تامار بمنصة بحرية في المياه الجنوبية قريبة من حقل ماري بي، بدلاً من إيصال الإنتاج إلى أقرب منطقة ساحلية، وهي حيفا في الشمال، ثم ربطه بشبكة الغاز الوطنية. وكان العذر الرسمي لنقل الغاز إلى الجنوب، هو شكوى قدمتها بلدية الكرمل بشأن الآثار البيئية السلبية الناجمة عن تشييد المنشآت اللازمة قبالتها. لكن يتضح أن السبب الحقيقي لتغيير مسار الخط، وتحمل التكاليف الباهظة لعملية الربط، هو الخطر الأمني في حال نشوب حرب مع لبنان، وإمكانية قصف المنشآت بالصواريخ من الأراضي اللبنانية القريبة نسبياً من حيفا.

كما ويُعد حقل ليفياثان الاكتشاف الغازي الأهم في "إسرائيل"، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في هذا الحقل ما بين سنتي 2017 و2018، ويُقدر احتياط الحقل بـ20 تريليون قدم مكعب. وقد تمّ اكتشاف هذا الحقل من قبل شركة نوبل إنرجي صاحبة الحصة الأكبر فيه، كما أنها مسؤولة عن إدارته، وتشترك معها الشركات الإسرائيلية: ديليك للحفر، وأفنير أويل للاستكشافات Avner Oil Exploration، وراشيو أويل للاستكشافات Ratio Oil Exploration.[30]

رابعاً: الاستثمار الأجنبي:

بعد رفض وزير الاقتصاد أريه درعي Aryeh Deri التوقيع على اتفاقية استخراج الغاز الطبيعي من حقل ليفياثان استقال من منصبه بهدف تمرير الاتفاقية، وبذلك انتقلت الوزارة تلقائياً إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي وقَّع على اتفاقية استخراج الغاز مع مجموعة نوبل إنرجي الأمريكية، وديليك الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أنه ولأسباب قانونية مختلفة، يتوجب على الشركاء ديليك ونوبل إنرجي الحصول على موافقة مفوض منع الاحتكار على أعمال التنقيب والاستخراج، ولكن وبسبب استقالة مفوّض منع الاحتكار الإسرائيلي السابق يحتاج نتنياهو إلى توقيع وزير الاقتصاد أريه درعي الذي رفض بدوره التوقيع، مبرراً ذلك بأن هذا الاتفاق سيء ولكنه يقر بأنه لا يستطيع تغييره، ويرى في هذا المسار تكريساً وترسيخاً لاحتكار شركة نوبل إنرجي التي ستظل صاحبة الحقوق الحصرية على أكبر حقلين للغاز الطبيعي. كما أن خروج

[30] المرجع نفسه، ص 83.

شركة ديليك من حقل تامار سيكون سنة 2021 فقط، وهذا وقت طويل جداً، ويمنع ظهور أي مُنافس حقيقي، وبذلك سيتم التنقيب عن الغاز في حقل ليفياثان في شرق البحر المتوسط.[31]

وبعد الموافقة على إحداث التغييرات المعروفة باسم "الإطار"، فبإمكان "إسرائيل" أن تشهد طفرة مغرية في الاستثمار الأجنبي من شأنها أن تعزز المكانة الاقتصادية للفرد الواحد، وتجعلها مماثلة لتلك القائمة في ألمانيا أو بريطانيا. فحقل تامار ينتج حتى سنة 2016، نحو 60% تقريباً من الكهرباء التي تحتاجها "إسرائيل". وبالرغم من كون ليفياثان أكبر نطاقاً، وأكثر بعداً من تامار في عمق البحر، إلا أنه حتى سنة 2016 لم يكن قد تمّ تطويره بعد، ولكن بإمكانه أن يساعد "إسرائيل" على أن تصبح دولة مصدرة للغاز في المنطقة. وتشكل الأردن ومصر اثنان من الزبائن المحتملين، كما من الممكن أن تصبح تركيا زبونة في المستقبل.[32]

فقد أكدت شركة ديليك للحفر، إن الشركاء في حقلي الغاز الطبيعي الإسرائيليين تامار وليفياثان وقّعوا اتفاقات مدتها عشرة أعوام لتصدير ما يقارب 64 مليار م^3 من الغاز الطبيعي بقيمة 15 مليار دولار أمريكي إلى شركة دولفينوس Dolphinus المصرية. حيث تجري دراسة عدة خيارات لنقل الغاز إلى مصر، من بينها استخدام خط أنابيب غاز شرق المتوسط. كما تنوي شركة ديليك للحفر وشريكتها نوبل إنرجي البدء في مفاوضات مع شركة غاز شرق المتوسط لاستخدام خط الأنابيب، ويندرج اتفاق شركات القطاع الغاز الخاص المصرية في إطار تحول مصر لمركز إقليمي للطاقة، وتحرير سوق الغاز بها، وفقاً لقانون تنظيم سوق الغاز الذي صدرت لائحته التنفيذية سنة 2018، وستحقق مصر الاكتفاء الذاتي من الغاز خلال سنة 2018، من خلال حقول ظهر وشمال الإسكندرية ونورس وأتول، وهو ما سيؤهل مصر مع استيراد الغاز من دول حوض شرق البحر المتوسط للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة. وأكد وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز أن اتفاقات تصدير الغاز الطبيعي البالغ قيمتها 15 مليار دولار الموقعة مع مصر ستقوي العلاقات بين البلدين. ومن جهة أخرى قال رئيس

[31] درعي سيستقيل من وزارة الاقتصاد لتمرير اتفاقية الغاز، موقع عرب 48، 2015/10/31، انظر: https://www.arab48.com/article_print/1169719

[32] Simon Henderson, Israel's Leviathan Gas Field: Politics and Reality.

الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو: "توقيع اتفاقية تصدير الغاز لمصر بمثابة يوم عيد بالنسبة لنا، الأمر الذي سيدخل المليارات إلى خزينة الدولة".[33]

خلاصة:

تُعدّ اكتشافات الطاقة في شرق البحر المتوسط بمثابة تغيرات في اللعبة الجيوسياسية والجيوأمنية بالنسبة لدول المنطقة ولـ"إسرائيل" وقبرص بشكل خاص، من حيث أمن الطاقة، وإلى حدّ ما الأمن بشكل عام. ولربما تعزز جهود حلّ النزاعات في الشرق الأوسط وفي قبرص، وإلى جانب آثارها على أمن الطاقة في مصر والأردن والسلطة الفلسطينية من خلال احتياطيات وصادرات "إسرائيل" المحتملة من الغاز، كما ويمكن لهذه الاحتياطيات والصادرات أن تقوم بتعزيز اقتصادها ، وتقوم أيضاً بتعزيز استقرار النظام في مصر والأردن. وتساعد اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط إلى إعادة رسم خريطة المنطقة من جديد، ضمن مفهوم الصراع والتعاون والتقاء المصالح بين الأطراف المختلفة.

كما بالإمكان التأكيد بأن هذه الاكتشافات الكبيرة وبهذه الكميات الهائلة ستغطي احتياجات "إسرائيل" من الغاز الطبيعي لعدة أعوام قادمة، بالإضافة إلى تغيير طبيعتها الاقتصادية من دولة مستوردة للغاز إلى دولة مصدرة للخارج، وبالتالي، سيكون لمخزون الغاز الإسرائيلي تأثير على طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية لـ"إسرائيل"، خصوصاً مع تركيا لاعتبارها الدولة الإقليمية الأهم في تسهيل عملية تصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي الصراع على ملكية الموارد إلى تفاقم التوترات القائمة بين تركيا وقبرص، وبين "إسرائيل" ولبنان، ومع الفلسطينيين. لذلك، فإن آثار هذه التوترات من الممكن أن تهدد بمخاطر جديدة للاستقرار الإقليمي. ولا ينبغي المبالغة في هذه المخاطر، ولا تقارن بتلك المتأصلة في مسارح الصراع الأخرى في الشرق الأوسط.

[33] توقيع إتفاق لتصدير الغاز الإسرائيلي لمصر بقيمة 15 مليار دولار، موقع أمد للإعلام، 2018/2/19، انظر: https://www.amad.ps/ar/Details/220103

وإن امتلاك "دولة إسرائيل" الكم الأكبر من الغاز الطبيعي الذي تمّ اكتشافه في شرق البحر المتوسط جعلها تنفرد بنصيب الأسد، حيث قامت باستغلال الانشغال المصري بالحراك الشعبي المصري سنة 2011، وعملت على التنقيب بحرية في ظلّ عدم وضوح الحدود البحرية بين مصر و"إسرائيل"، مكتشفة بذلك عدداً من الآبار التي تحتوي على أكبر احتياطيات غاز في المنطقة.

وعلاوةً على ما سبق، فقد فرضت التحولات والتغيرات الجيوسياسية نفسها على الساحة، خصوصاً في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، فلم يعد الفصل قائماً بين الأبعاد الاقتصادية لاكتشافات الغاز من جانب، وبين الأبعاد السياسية من جانب آخر، وهو ما جعل القضية أكثر تعقيداً وتشابكاً، مما أفرز حزمة من الصراعات الإقليمية والدولية. لكن يظل لتلك الاكتشافات جانب إيجابي يتمثل في إمكانية البحث عن مسارات للتعاون ضمن مفهوم إدارة الأزمات، بهدف الحصول على أكبر قدر من الاستفادة من تلك الموارد، وهو ما بزغت إرهاصاته في القمتين بين كل من مصر وقبرص واليونان.

كما أن مفاتيح انتهاج سياسة مبكرة وسَلسَة وسليمة من الناحية التجارية، فيما يتعلق بالغاز الطبيعي تبقى بصفة أساسية في أيدي الحكومة الإسرائيلية. ولا شكّ أن القضايا تتسم بالتعقيد، كما أن الوصول للخيارات ينطوي على أوجه ضعف، بما في ذلك تحديات جيوسياسية وجيولوجية وعلمية كبرى. وقد ركزت الحكومة الإسرائيلية من خلال وضعها القوانين والهياكل البيروقراطية للتعامل مع ثرواتها المتغيرة من الطاقة، لكن الحكم على نجاح سياساتها المتطورة أو فشلها لم يتقرر حتى الآن.

المبحث الثاني: التوجهات الإقليمية لاكتشافات الغاز الجديدة:

عندما تنتهي حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة والذي تسببت به الحراكات العربية، فمن المرجح أن تجدد مصر، ولبنان، وسورية، والسلطة الفلسطينية، وربما تركيا جهودها لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي عن طريق الحصول على شراكات مع شركات النفط العالمية، ولكن من غير المرجح أيضاً أن تنتهي خلافاتها مع "إسرائيل"

بشأن الحدود البحرية؛ بل يعتقد أن هذه الخلافات ستسهم في الشعور بالعداء وعدم الثقة بين "إسرائيل" والدول المجاورة.[34]

المطلب الأول: التوجهات العربية (لبنان، ومصر، وفلسطين):

إن الاهتمام في شرق البحر المتوسط آخذ في الازدياد منذ اكتشاف "إسرائيل" للغاز الطبيعي في سنة 2009، حيث تمّ أولاً اكتشاف حقل تامار قبالة الساحل الإسرائيلي، ثم تلاه سلسلة من الاكتشافات المهمة في شرق البحر المتوسط، مثل: اكتشاف حقل ليفياثان في "إسرائيل" وأفروديت في قبرص، وزوهر في مصر، ويسعى لبنان بنشاط لتقييم موارده من الغاز الطبيعي.[35]

أولاً: التوجهات اللبنانية الحالية لاكتشافات الغاز الطبيعي:

لا يمتلك لبنان أي إنتاج محلي من الغاز أو النفط، ولم يتم فيه استكشاف أي من المحروقات براً أو بحراً، ويعتمد على الغاز المصري الواصل عبر سورية من خلال الأنبوب العربي للغاز، ويسعى لتأمين جلّ احتياجاته من النفط من مصر. وبعد اكتشاف "إسرائيل" للغاز في السواحل المحاذية للبنان، بدأت الحكومة اللبنانية تهتمّ بهذا الموضوع، وتضعه على سلّم أولوياتها. وبناء على ذلك، فقد وافق البرلمان اللبناني على قانون النفط في آب/ أغسطس 2010، وكلّفت الحكومة اللبنانية شركتين نرويجيّتين بإجراء أول مسحٍ زلزالي على طول سواحلها في مياهها الإقليمية.[36]

وتُعد "إسرائيل" وقبرص وتركيا حلفاء استراتيجيين رئيسيين للولايات المتحدة، وتؤدي مصر المجاورة وسورية ولبنان أدواراً مهمة بالنسبة لمنظور الولايات المتحدة، كجيران مباشرين لـ"إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي كالترابط الجغرافي بين أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط.

---

[34] Gawdat Bahgat, "Israel's Energy Security: Regional Implications," p. 7.

[35] Michael Ratner, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," p. 1.

[36] وحدة تحليل السياسات، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط،" المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيلول/ سبتمبر 2012، انظر:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_F86B467F.pdf

ويمكن أن توضع التحالفات العسكرية الإقليمية خارج نطاق التوتر نتيجة للتحول الجيوسياسي والعلاقات بين اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، بالإضافة إلى خطر نشوب نزاعات حدودية ناشئة عقب اكتشافات الموارد الهيدروكربونية تحت سطح البحر.[37]

1. التوجهات القانونية اللبنانية لترسيم الحدود:

لم يكن النزاع على المياه الإقليمية بين لبنان و"إسرائيل" قضية ساخنة قبل ظهور الغاز في حوض البحر المتوسط وبدء "إسرائيل" باستثماره، فانتقل الصراع من مسألة "أمن الجليل" الذي طرحته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى مسألة "أمن الطاقة"، ومحاولة إيجاد منافذ لتصدير الغاز دون نشوب نزاع يعطل من وصول الغاز لأسواق الاستهلاك، فمسألة المياه الإقليمية أخذت خلال السنوات القليلة الماضية حيزاً مهماً من التحركات الديبلوماسية، وشهدت سعياً إسرائيلياً لحل هذه القضية، مستفيدة من الظرف الطارئ على المنطقة عموماً بعد موجة الحراكات العربية. إن الخلاف بين "إسرائيل" ولبنان بشأن المياه الإقليمية ناجم عن مفاهيم مختلفة للمعايير المتبعة في ترسيم الحدود البحرية، فلبنان لم يباشر بالتنقيب عن الغاز الطبيعي بالقرب من شواطئه، لكنه وافق على خط ملاحي مع جزيرة قبرص، وهناك تقرير عن خرائط أرسلت من قبل لبنان إلى الأمم المتحدة، توضح رؤيتها حول موقع الحدود البحرية "الإسرائيلية" – اللبنانية. ومن جانبها تقوم "إسرائيل" بأمور مشابهة مع فارق أساسي أنها باشرت التنقيب، وبدأت تبحث عن طريق مدّ الأنابيب باتجاه تركيا وأوروبا، ولذلك فإن الجانب القانوني من هذا الأمر يتداخل مع الضرورات الإسرائيلية بشأن أنابيب الغاز، وهو ما يجعل الأمر أكثر تعقيداً من أي نزاع آخر حول المياه الإقليمية.[38]

وترتفع حدة التوترات بين "إسرائيل" ولبنان بسبب اكتشافات "إسرائيل" احتياطيات بحرية كبيرة من الغاز الطبيعي، مما يمهد الأجواء لقيام نزاعات شديدة على الحدود البرية والبحرية. ومثل هذه النزاعات يمكن أن تعرض المنشآت البحرية الإسرائيلية للتدمير في حالة المواجهة بين الطرفين. وينبع النزاع الأخير بين "إسرائيل"

---

[37] Mohammed El-Katiri and Laura El-Katiri, "Regionalizing East Mediterranean Gas: Energy Security, Stability, and the U.S. Role," p. 2.

[38] لبنان و"إسرائيل": النزاع البحري، موقع معهد ليفانت للدراسات، 2014/6/20، انظر: http://levantri.com

ولبنان من مفاهيم مختلفة عن المعايير التي ينبغي من خلالها ترسيم حدودهما البحرية، والتي لم تكن قضية استثنائية قبل الاكتشافات الأخيرة من النفط والغاز. إن مفهوم "الحدود" أو الخطوط المستقيمة التي تسير بمحاذاة الساحل، هو المبدأ الرئيسي لقانون البحار الذي يتم من خلاله ترسيم الحدود البحرية بين دولتين ساحليتين متجاورتين. وحالما يتم تطبيق هذا المبدأ، فعندئذ يتم ترسيم الحدود بصورة متساوية. وفي حالة "إسرائيل" ولبنان، يعرض هذا المنهج حدوداً تمتد من الساحل عند 300 درجة تقريباً أو أقل بقليل من شمال الغرب. وبالرغم من أن لبنان لم تُفصح بعد عن رؤيتها الرسمية، إلا أن صحيفة إسرائيلية قد عرضت خريطة تدعي فيها بأن الخط اللبناني يمتد عند 292 درجة. وبالإضافة إلى عدم وجود علاقات ديبلوماسية بين البلدين، فإن التفاوض على الحدود البحرية يمكن أن يتعقد بسبب الخلافات على حدودهما البرية، غير أن تلك الاختلافات ربما لا تصل إلى حدّ بعيد، نظراً لأن أي نزاعات على الأرض عند نقطة حدودية أقرب إلى الساحل، المعروفة باسم رأس الناقورة بالعربية، يمكن على الأرجح قياسها باليادرات، إن لم يكن بالأقدام.[39]

ومما سبق؛ نرى هنا بأن صعوبة الوضع القانوني تصل لدرجة التعقيد، وهذا ناتج عن عدم التزام "إسرائيل" وتهربها من التوقيع على المعاهدات والمواثيق الدولية التي تختص بوضع المعايير الناظمة لهذه الثروات البحرية بين الدول؛ بل وتنظم العلاقة بين الدول من أجل استغلال خيراتها وثرواتها، ولذلك لا بدّ من استخدام كافة الوسائل والضغط بجميع الطرق الدولية والقانونية، من أجل فضح وتعرية "إسرائيل" الضاربة بعرض الحائط المعاهدات الدولية، وسرقتها لخيرات البلاد الأخرى إن كانت في البر أو البحر.

2. التوجهات اللبنانية التجارية لاكتشاف الغاز:

يمكن للغاز الطبيعي اجتذاب الاستثمارات من شركات الطاقة الأجنبية والبنوك إذا تمّ التعامل مع المخاطر التي تواجهها المنطقة بشكل مرضٍ، ليتم ضمان نجاح المساعي

[39] سايمون هندرسون، إسرائيل ولبنان في نزاع حول الحدود البحرية، معهد واشنطن، 2011/7/13، انظر:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/israel-and-lebanon-at-odds-over-offshore-border

التجارية. ويعتمد هنا نجاح هذه المشاريع التجارية على الإرادة السياسية في المنطقة. ومن الواضح أن الفوائد السياسية للتعاون في مجال الطاقة سوف يكون هائلاً بالنسبة للشرق الأوسط الذي تميز دائماً بالهشاشة والتوترات السياسية المتأصلة. وتتجلى هذه الفوائد في التغير السريع لديناميات الغاز في شرق البحر المتوسط والأسواق العالمية، وانخفاض أسعار الغاز، أي أن المنطقة بحاجة للتخطيط بواقعية وبراجماتية، لتنجح في تطوير اكتشافات الغاز والاستفادة منها.[40]

وبناء على البيانات الآتية من لبنان، تستبعد أن تؤدي إلى قيام "إسرائيل" بإيقاف تطوير مخزونات الغاز الطبيعي التي اكتشفتها مؤخراً، كون أن حقل ليفياثان الضخم يُعد أكبر اكتشاف للغاز الطبيعي تحت البحر في العالم، ومن المقرر تخصيصه لأغراض التصدير الخارجي. وأما حقل تامار فهو مخصص للاستهلاك المحلي، ويُقدر مخزونه بنحو 750 مليار م^3، لذلك فإن إجمالي احتياطيات "إسرائيل" من الغاز الطبيعي يمكن أن تكون ضعف هذا الرقم، بالإضافة لاكتشافات جديدة من النفط والغاز سيتم استغلالها لاحقاً. ويبلغ معدل الاستهلاك الحالي للبلاد نحو أربعة مليارات م^3 سنوياً، ولذا فإن الاحتياطيات المكتشفة حديثاً ينبغي أن توسع من استخدامها المحلي، وتمكنها من إعطائها فائضاً كبيراً للتصدير. كما أن إمداداتها المحلية الحالية، التي يتم الحصول عليها من حقل ماري بي قبالة عسقلان ستنفد قبل أن يبدأ الإنتاج من حقل تامار، لذلك فإن لدى "إسرائيل" خططاً سارية لاستخدام حقل غاز نوا الصغير، وإرساء محطة لإعادة التحويل إلى غاز قبالة الساحل، لكي تستطيع استيراد الغاز الطبيعي المسال.[41]

3. التوجهات الديبلوماسية اللبنانية الحالية لحل مشكلة الغاز:

قامت بيروت بإطلاق جولة من التراخيص التي يتنافس فيها العارضون على حقوق الاستكشاف والإنتاج، بعد تأخر استمر ثلاثة أعوام بسبب حالة الشلل السياسي الذي يعيشه لبنان. وعرض لبنان خمس مناطق امتياز، حيث يقدر حجم الاحتياطيات البحرية

[40] Charlies Ellinas, John Roberts and Harry Tzimitras, "Hydrocarbon Developments in the Eastern Mediterranean the Case for Pragmatism," site of Atlantic Council, 1/8/2016, p. 28, http://www.atlanticcouncil.org/publications/reports/hydrocarbon-developments-in-the-eastern-mediterranean

[41] سايمون هندرسون، إسرائيل ولبنان في نزاع حول الحدود البحرية، معهد واشنطن، 2011/7/13.

اللبنانية من الغاز بنحو 96 تريليون قدم مكعب، ومن النفط بـ 865 مليون برميل ولم يتقدم للعرض سوى شركة وحيدة هي نوفاتك NOVATEK الروسية، وذلك لمنطقتين فقط من تلك المناطق المطروحة.[42]

وطالب نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، بإطلاق حركة مقاومة اقتصادية إلى جانب المقاومة السياسية والعسكرية، وذلك رداً على ما سماه القرصنة الإسرائيلية على أحواض الغاز المكتشفة في شرق البحر المتوسط. لذلك إذا لم يتخذ لبنان خطوات فعالة لضمان حقوقه في الأحواض المكتشفة في المنطقة البحرية بين لبنان و"إسرائيل"، وإذا لم يتم تحديد الأحواض لمعرفة حصة لبنان فيها، فإن الحقوق اللبنانية ستكون في مهب الرياح.[43]

ولعل المحادثات التي جرت في بيروت بين الرئيس اللبناني ميشال سليمان، والرئيس القبرصي ديميتريس كريستوفياس Demetris Christofias، شكّلت نقطة تحول في النزاع الحدودي البحري الذي تسبب في توتر العلاقات بين البلدين طيلة سنوات عديدة. إلا أن القضية اللبنانية والإسرائيلية معقدة، لأن المشكلة تنبع من اتفاقيتي الحدود البحرية الأخيرتين اللتين تفاوضت عليهما قبرص مع لبنان في سنة 2007، ومع "إسرائيل" في سنة 2010. وتحدد هاتان الاتفاقيتان المناطق الاقتصادية الحصرية لتلك البلدان، وهي المناطق البحرية التي يمكن لتلك الدول أن تدّعي السيادة على احتياطياتها من النفط والغاز الطبيعي.

كما وإن الاكتشافات الأخيرة قبالة سواحل "إسرائيل" والساحل الجنوبي لقبرص، سوف تمد كلا البلدين بكميات كافية من الغاز لتلبية الطلب الداخلي على مدى عقود، بالإضافة إلى إتاحة فائض للتصدير. ولكن التحدي الديبلوماسي المهم والفوري، الحاضر هو أن قبرص ولبنان اتفقتا على حدود بحرية تمتد جنوباً إلى بقعة مصممة على أنها "النقطة 1"، ثم تفاوضت قبرص على خط مع "إسرائيل" يبدأ عند "النقطة 1" ويمتد بعيداً إلى الجنوب. وتشير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لمثل هذا الوضع

[42] إسرائيل تستعد لاتفاق تصدير الغاز تحت الماء باتجاه أوروبا، موقع العربي الجديد، لندن، 2017/1/22، انظر: https://www.alaraby.co.uk

[43] لبنان يؤكد حقه في اكتشافات للغاز، الجزيرة.نت، 2010/6/12.

إلى أن الحدود البحرية لقبرص مع "إسرائيل" ولبنان، سوف تتقاطع في نقطة متساوية البعد من البلدان الثلاثة والتي ستقع على نحو 11 ميلاً جنوب "النقطة 1". ومحصلة ذلك، أن هناك مثلثاً بحرياً يمتد على مسافة 300 ميل مربع (777 كم^2)، هو محل النزاع الراهن.[44]

والمناطق البحرية الجنوبية المتاخمة للحدود الشمالية مع فلسطين المحتلة أيضاً، تزيد قناعة اللبنانيين بأنها تحتوي على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط. وأن تقارب وتداخل مكامن النفط والغاز بين المياه اللبنانية والإسرائيلية والفلسطينية، يتطلب تقاسم الثروات حسب القانون والمواثيق الدولية والتحكيم الدولي المختص في قانون البحار، حتى إن البعض يتهم قبرص بالتآمر مع "إسرائيل" على استغلال الثروات اللبنانية.[45]

يؤكد اللبنانيون أن مطامع "إسرائيل" لا تقتصر على الاستيلاء على الأراضي اللبنانية فقط، بل اتجهت عيونها إلى النفط والغاز أيضاً. حيث يعود تاريخ البلوك 9 إلى سنة 2009، حين اكتشفت شركة نوبل إنرجي الأمريكية كمية من احتياطي النفط والغاز في الحوض الشرقي من البحر المتوسط، وتبلغ مساحته 83 ألف كم^2، قرب منطقة الحدود البحرية اللبنانية – "الإسرائيلية". كما يبلغ مجمل مساحة المياه الإقليمية اللبنانية نحو 22 ألف كم^2، بينما تبلغ المساحة المتنازع عليها مع "إسرائيل" 854 كم^2. وتمّ تقسيم المساحة المتنازع عليها إلى عشرة مناطق أو بلوكات، يمثل البلوك رقم 9 أحد تلك المناطق، وتقدر حصة لبنان من الغاز الطبيعي، الذي يحتضنه هذا الجزء من البحر المتوسط، بنحو 96 تريليون قدم مكعب تقريباً. ويمكن هذه الثروة أن تساعد لبنان على خفض حجم دينه العام، الذي بلغ حتى نهاية 2017، نحو 77 مليار دولار أمريكي، وهو أحد أعلى معدلات الدَّين العام في العالم. لذلك أطلقت الحكومة اللبنانية أول جولة تراخيص للنفط والغاز، بعدما تقرر فتح خمسة بلوكات بحرية، وهي 1 و4 و8 و9 و10، للمنافسة أمام المستثمرين، بطريقة المناقصة، لتقديم عروضهم، ولمدة خمسة أعوام قابلة للتجديد.[46]

---

[44] سايمون هندرسون، إسرائيل ولبنان في نزاع حول الحدود البحرية، معهد واشنطن، 2011/7/13.

[45] نهاد إسماعيل، نفط لبنان في مهب الصراعات الداخلية والإقليمية، موقع جريدة إيلاف الإلكترونية، 2017/3/24، انظر: https://elaph.com/Web/Economics/2017/3/1139819.html

[46] البلوك 9.. إسرائيل تنازع لبنان على النفط (إطار – خريطة)، موقع وكالة الأناضول، 2018/2/9، انظر: http://v.aa.com.tr/1058448

حيث من المقرر أن يتم توقيع عقود مع ثلاث شركات دولية هي توتال الفرنسية، وإيني الإيطالية، ونوفاتك الروسية، للتنقيب عن النفط والغاز في الرقعتين 4 و9 من المياه الإقليمية اللبنانية حيث أعلنت "إسرائيل" انتقادها لهذه الخطوة من قبل الحكومة اللبنانية ووصفتها "بالتصرف الاستفزازي".[47]

وفي مقابل ذلك، فقد أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman أن "بلوك الغاز في البحر رقم 9[48] هو لإسرائيل، ومع ذلك أعلن لبنان مناقصة بشأنه"، ورأى رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون أن ما قاله وزير الدفاع الإسرائيلي عن البلوك رقم 9 في المياه الإقليمية اللبنانية الذي قام لبنان بتلزيمه يشكل تهديداً مباشراً للبنان ولحقِّه في ممارسة سيادته الوطنية على مياهه الإقليمية، يضاف لسلسلة التهديدات والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة.[49]

كما رأى حزب الله اللبناني تصريحات ليبرمان حول بلوك 9 للغاز "تعبيراً جديداً عن الأطماع الإسرائيلية في ثروات لبنان وتندرج في إطار السياسة العداونية ضدَّ لبنان وسيادته وحقوقه المشروعة"، وأكد حزب الله بأنه سيتصدى بحزم لأي اعتداء على "ثرواتنا".[50]

ومن خلال ما تقدم، يتضح أن "إسرائيل" لا تنظر للحقوق اللبنانية، كحقها في استغلال ثرواتها البحرية بعين الاهتمام، ولا تحترم أحقية لبنان في امتلاكه لثرواته وحرية استغلاله لها، كما لا تكترث لكل الأصوات المنادية باحترام القانون والمعاهدات والاتفاقات الدولية بهذا الخصوص. وعلى صعيد آخر، فإن لبنان لا يرغب بفتح قنوات للتفاوض مع "إسرائيل" بخصوص مسألة ثرواته البحرية، كون المسألة معقدة وليست بالهيّنة، ولكن لا بدّ التأكيد على مدى الأهمية التي يكتسبها قطاع الطاقة اللبناني في حوض شرق البحر المتوسط عند شركات النفط العالمية، وإذا استطاع لبنان السيطرة

---

[47] لبنان يتجاهل التهديدات الإسرائيلية ويواصل التنقيب عن الغاز والنفط، أمد للإعلام، 2018/2/1، انظر: https://www.amad.ps/ar/Details/216467

[48] انظر ملاحق هذا الكتاب، خريطة رقم 3: تقسيم البلوكات الخاصة بالغاز في شرق المتوسط، ويظهر فيها البلوك رقم 9، ص 189.

[49] ليبرمان: بلوك رقم 9 هو لإسرائيل... ولبنان يردّ!، موقع IMLebanon، 2018/1/31، انظر: https://www.imlebanon.org/2018/01/31/avigdor-lieberman-oil-lebanon-israel-crisis/

[50] حزب الله رداً على ليبرمان: سنتصدى بحزم لأي اعتداء على ثرواتنا، موقع بوابة الهدف الإخبارية، 2018/1/31، انظر: http://hadfnews.ps/post/37576

على موارده البحرية بحرية كاملة، فإن ذلك سيكون عاملاً مهماً جداً بتحول لبنان من دولة مستوردة للطاقة إلى دولة منتجة ومصدرة لها. كما نرى بأن الدولة اللبنانية، جراء تحقيق ذلك، يعتريها عقبات ديبلوماسية وسياسية وجيوبوليتيكية وجيوسياسية أمام خطوات تطوير مصادرها وثرواتها من الغاز الطبيعي والنفط داخل الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

ثانياً: التوجهات المصرية تجاه اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط:

زاد الطلب المحلي على الطاقة في مصر بداية سنة 2015، حيث لم تعد مصر مُصدِّراً للغاز الطبيعي كما كانت في السابق وأضحت مستوردة للغاز، بل وبدأت الحكومة المصرية باستيراد الغاز من "إسرائيل" عبر شركة أمريكية مطلع سنة 2015، الأمر الذي أدى إلى جدل محلي. إضافة إلى ذلك، استوردت مصر الغاز الإسرائيلي بالأسعار العالمية، بالرغم من تصديرها للغاز إلى "إسرائيل" بأسعار أقل بكثير من الأسعار العالمية خلال العقد الماضي.[51]

لذلك فإن الوجهة الواضحة أمام مصر هي "إسرائيل" من أجل استيراد الغاز، وذلك نتيجة لصعوبة التعايش مع تزايد الطلب المحلي على الطاقة، والالتزام بعقود تصدير الغاز الطبيعي المسال. وقد درست "إسرائيل" أيضاً فكرة احتمال تصدير الغاز إلى مصر من حقل تامار الذي بدأ بالإنتاج لتلبية الطلب المحلي، إلا أن خطوط تصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر سيكون عكس اتجاه خطوط نقل الغاز بين البلدين. وبسبب تعرض الخط القديم لعمليات تخريب متعددة، فالمقترح هو بناء خط جديد لتوريد الغاز في البحر. وتأمل مصر، ربما بشيء من التفاؤل، في أن تصبح مستقلة على صعيد استيراد الغاز بحلول سنة 2020، ولكن بإمكان قبرص أو "إسرائيل" أن تستمر في استخدام منشآت تسييل الغاز الطبيعي الواقعة على ساحل دلتا النيل، لمعالجة الغاز الذي تستخرجه أي منهما قبل تصديره.[52]

---

[51] Adel Abdel Ghafar, Egypt's new gas discovery: Opportunities and challenges, site of Brookings, 10/9/2015, https://www.brookings.edu/opinions/egypts-new-gas-discovery-opportunities-and-challenges/

[52] Simon Henderson, "Jordan's Energy Supply Options: The Prospect of Gas Imports from Israel," Foreign and Security Policy Paper Series 2015, The German Marshall Fund of United States, 2015, http://www.gmfus.org/publications/jordans-energy-supply-options-prospect-gas-imports-israel

ولكن صنّاع السياسة المصرية في مجال الطاقة يرون أن الاستيراد من "إسرائيل" أمراً منطقياً، لأن بعض البنى التحتية الحالية المستخدمة في صادرات الغاز يمكن أن تستخدم للاستيراد، بالرغم من الأضرار التي ألحقتها بها المجموعات المسلحة في سيناء من خلال تفجير خطوط الأنابيب بشكل منتظم، ولكن الأمر اختلف في التوجهات المصرية بعد اكتشاف حقل زوهر الضخم سنة 2015.[53]

لذلك فإن اكتشاف حقل ظهر الضخم والواعد والذي يُعدّ بمثابة أكبر حقول الغاز في منطقة البحر المتوسط، بل يُعد بمثابة نقلة كبيرة في رسم الخطط والسياسات المرتبطة بالطاقة والغاز الطبيعي في المنطقة؛ سيترتب عليه العديد من الإشارات التي ستؤثر على خريطة الطاقة في مصر والمنطقة؛ أيضاً، كما سيكون له تأثير على "إسرائيل" من خلال إيقاف صفقة تصدير الغاز التي وقّعت بينها وبين مصر. وبالرغم من أن حقل الغاز الطبيعي زوهر سيعمل على تغطية جزء كبير من عجز الغاز الذي تعاني منه مصر، ولكن بالمقابل، لن يضع مصر على قائمة الدول الكبيرة المصدرة للغاز في المنطقة.

1. التوجهات المصرية الاستثمارية في الغاز الطبيعي:

حاولت الحكومة المصرية حلّ مشكلة ارتفاع أسعار حفريات الغاز الطبيعي عن طريق رفع أسعار الوقود المحلية، وخفض مدفوعاتها إلى شركات النفط بنحو النصف، الأمر الذي نتج عنه في سنة 2015، موافقة شركة الطاقة العملاقة البريطانية "بي بي" على إنفاق 12 مليار دولار لتطوير كمية كبيرة من الغاز البحري للسوق المصرية. ومع إمدادات جديدة كبيرة من الغاز الطبيعي قد تكون مصر قادرة على وقف حرق النفط لتوليد الكهرباء، والبدء في تصدير النفط بدلاً من ذلك. ومن شأن الإمدادات المحلية الجديدة من الغاز الطبيعي أن تساعد على الحفاظ على الموارد الشحيحة بالعملة الأجنبية، وقد تحفز الاستثمار في المصانع ومحطات الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز.[54]

ومن شأن حقل زوهر أن يخدم السوق المحلية المصرية بشكل أساسي، مما يعوّض الانخفاض السريع في الإنتاج الحاصل داخلياً، الأمر الذي جعل البلاد تكافح بشكل متزايد لتلبية الطلب المحلي. وبدأت مصر في استيراد الغاز الطبيعي المسال سنة 2015،

---

53 Adel Abdel Ghafar, Egypt's new gas discovery: Opportunities and challenges.

54 Stanley Reed, A Gas Discovery in Egypt Threatens to Upend Mideast Energy Diplomacy, *The New York Times* newspaper, October 2015.

من خلال وحدتين للتخزين، وإعادة وحدة التخزين العائمة المستأجرة لمدة خمسة أعوام. وتبعاً لذلك انخفضت صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسال من مستوى يبدأ من نحو 15 مليار م^3 سنة 2005 إلى ما يقرب من الصفر في سنة 2014، مما أدى إلى توقف مصانع الغاز الطبيعي المسال في البلاد تماماً. ومع إمكانية إنتاج حقل زوهر، فإن ذلك سيكون بمثابة إغاثة كبيرة لسوق الغاز الطبيعي المقيد في مصر. ويتوقع أن يصل حقل زوهر إلى إمكانياته الإنتاجية الكاملة في سنة 2020، مما سيجعل مصر آنذاك مصدراً للغاز الطبيعي المسال.[55]

2. التوجهات المصرية تجاه التعاون الدولي:

تعد مصر ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا، حيث بلغت احتياطياتها المؤكدة 77 تريليون قدم مكعب، ولكن في السنوات الأخيرة تراجع الإنتاج في مصر عن مواكبة الطلب المحلي المتنامي بسرعة، ومردّ ذلك إلى الاضطرابات السياسية التي أدت إلى تباطؤ عمليات الاستكشاف والاستثمار، حيث شهدت البلاد انقطاعاً منتظماً في التيار الكهربائي. ولأن نظامي حسني مبارك ومحمد مرسي سقطا خلال فترات انقطاع التيار الكهربائي بشكل منتظم، فإن الحكومة المصرية، ترى هذه الانقطاعات تهديداً للأمن القومي. ومن أجل الحفاظ على الأضواء وقمع الاضطرابات المحتملة، حوّلت القاهرة الطاقة من الصناعة إلى المناطق السكنية، ووقّعت صفقات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال بمبالغ باهظة، وهنا تراكمت الديون المتزايدة لشركات النفط والغاز الأجنبية على الدولة المصرية.[56]

ونلاحظ أن حالة عدم الاستقرار الداخلي لمصر أدى للعديد من الأزمات؛ بل والعجز الشديد عن إدارة موارد البلاد وثرواتها بما يحقق الفائدة لمصر وعلى الأصعدة كافة، وبعدما كانت مصر مصدرة للغاز الطبيعي وبأسعار أقل بكثير من السعر العالمي، أدى بها الأمر إلى إلغاء صفقة تصدير الغاز إلى "إسرائيل"، لذلك سعت الدولة لتوفير المناخ لجذب مزيد من الاستثمارات، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول البترول

---

[55] Simone Tagliapietra and Georg Zachmann, Egypt Hold the Key to the Eastern Mediterranean's Gas Future, site of Forbes, 29/11/2015, https://www.forbes.com/sites/realspin/2015/11/29/egypt-holds-the-key-to-the-eastern-mediterraneans-gas-future/#4d8fb3304b7b

[56] Yuri Zhukov, "Egypt's Gifts from God, What the Discovery of the Offshore Gas means for Cairo?," Research Paper, The Council of Foreign Relations, site of Foreign Affairs, 23/9/2015, https://www.foreignaffairs.com/articles/cyprus/2015-09-23/egypts-gift-god

والغاز، وعملت على تطوير هذا القطاع لتحقيق أكبر استفادة من الاكتشافات الجديدة في مجال الغاز الطبيعي، ومن خلال توقيع اتفاقيات للتنقيب وإعادة التفاوض على أسعار الإنتاج، ومسابقة الزمن للاسراع بتنفيذ المشروعات الاستثمارية من أجل الوصول بالدولة الى حدّ الاكتفاء الذاتي من الطاقة.

ولكن الأمر اختلف بعدما تمّ اكتشاف حقل زوهر في شرق البحر المتوسط بالنسبة للحكومة المصرية، وخصوصاً مع وجود الكميات الإجمالية التي تمّ العثور عليها في كل من "إسرائيل" وقبرص ومصر والتي تجاوزت 2,000 مليار م^3. ولكن تواجه هذه الاستكشافات مشكلة تعذر الوصول إلى الأسواق الإقليمية، بسبب التوترات السياسية السائدة في المنطقة. وبالرغم من هذه التوترات إلا أن الرغبة في تحقيق الدخل على المدى الطويل سيزداد أهمية بالنسبة لدول المنطقة. كما وتشهد تركيا نمواً سريعاً في الطلب على الغاز، ومن المحتمل أن تصبح منطقة شرق المتوسط ممراً آخر لإمدادات الغاز إلى أوروبا التي ترغب في تنويع قاعدة إمداداتها بعيداً عن روسيا. وقد أدى اكتشاف حقل زوهر إلى زيادة طموحات "إسرائيل" في استخدام محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال في مصر، مما وضع جميع خيارات التعاون الإقليمي على الطاولة، وسيشهد السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال إمدادات إضافية من الغاز الطبيعي من مصر. وسيؤدي عرض هذه الكميات إلى زيادة العرض العالمي المتوقع في السوق بشكل هامشي. وبالنسبة للمنتجين المشاركين في مشاريع الغاز الطبيعي لمصر، يمكن أن تؤثر أحجام منخفضة التكلفة من هذه المشاريع على قرارات الاستثمار في مشاريع تسييل أخرى قيد النظر في محافظهم الخاصة، بمعنى أن انخفاض تكلفة هذه المشاريع سيزيد من عمل الشركات لاستكشاف الغاز الطبيعي في مصر وتطويره.[57]

ومن جانب آخر، يجب على الدولة المصرية أن يكون لديها توجهات للقيام بخطط تنموية لحقول الغاز المكتشفة لتلبية احتياجات السوق المحلية من الغاز الطبيعي، وسوف يزداد الإنتاج بعد دخول آبار جديدة على خط الإنتاج مع حقل زوهر، لذلك فإن إنتاج مصر من الغاز الطبيعي سيرتفع مقارنة بمراحل الإنتاج السابقة، ولكي تستطيع الدولة المصرية تحقيق الاستفادة جراء هذه الاكتشافات، يجب عليها أن تراجع

[57] Anders Norlen and Kerri Maddock, "Giant Gas Field Discovery in Egypt Likely to Impact Global Gas Markets," site of Energy Insights Network, September 2015, p. 3.

سياساتها المالية المتعلقة بأسعار تصدير الغاز وفق السعر العالمي لهذا المنتج المهم، حيث كان يباع لـ"إسرائيل" بثمن يتراوح بين 70 سنتاً و5.1 دولار للمليون وحدة حرارية، بينما يصل سعر التكلفة 65.2 دولار. وبناء على ذلك، فإن الإصلاحات الاقتصادية سيكون لها دور بارز وفعال في جذب الشركاء والمستثمرين الأجانب، كما سيكون لاعتماد التسعير الجديد لإنتاج الغاز الطبيعي دوراً مهماً في تحقيق المنفعة والفائدة لجميع الأطراف الداخلية والخارجية، وتشجيعهم على الإسراع في وضع خطط لتنمية واستكشاف حقول الغاز الجديدة.

وبناء على اكتشاف حقل زوهر الضخم سيتعين إعادة رسم الخطط المتعلقة بكيفية استثمار حقل ليفياثان في "إسرائيل"، حيث إن الخيارات الوحيدة المتبقية لدى "إسرائيل" هي بناء محطة تسييل للغاز الطبيعي المسال، إما في قبرص أو في "إسرائيل" نفسها، أو خط أنابيب مباشر إلى تركيا، حيث سيشهد السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال المزيد من الإمدادات غير المتوقعة، وانخفاض في الطلب المصري.[58]

3. التوجهات المصرية لترسيم الحدود مع دول الجوار الإقليمي:

بذلت الحكومة المصرية خطوات عملية على مستوى دول الإقليم من أجل ترسيم الحدود فيما بينهما وكانت على النحو التالي:

أ. ترسيم الحدود المصرية مع قبرص:

يوجد اتفاق على الحدود بين مصر وقبرص واليونان، وأيضاً تعاون مشترك بينهم، والأزمة الحقيقية في ترسيم الحدود تكمن بين مصر و"إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، هذا ما أكده المهندس مدحت يوسف نائب رئيس هيئة البترول المصري الأسبق لافتاً: "لو حقل غاز على شواطئ غزة، فلمن الملكية ستكون؟!". معتقداً أن الأمر لن يصل إلى نزاع عسكري في المنطقة، ولكن هناك من يتخذ إجراءاته لحماية مصالحه وثرواته الطبيعية في البحر المتوسط، مشيراً إلى أنه يرى أن مصر حصلت على فرقاطة بحرية من أجل هذا الهدف، بالإضافة إلى قيام "إسرائيل" هي الأخرى بشراء غواصات، وأيضاً وضع صواريخ دفاع جوي لحماية منصات الغاز الطبيعي التابعة لها في البحر المتوسط.[59]

---

[58] Ibid, p. 3.

انظر ملاحق هذا الكتاب، خريطة رقم 5: موقع حقل الغاز المصري ظهر، ص 191.

[59] محمد الليثي، "شرق المتوسط".. بقعة من الغاز الطبيعي تتحكم في "الخريطة السياسية"، بوابة الوطن الإلكترونية، 2016/1/17، انظر: https://www.elwatannews.com/news/details/922582

ولقد اتفقت مصر وقبرص واليونان على الارتقاء بمستوى التعاون الثلاثي، بما يتناسب مع مستوى العلاقات والتنسيق السياسي القائم لتوفير مدخل طبيعي لتعزيز التعاون بين إفريقيا وأوروبا. وأشار رئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسيبراس Alexis Tsipras: أن بلاده ستبدأ مشاورات مع كل من مصر وقبرص لترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط. وقال تسيبراس: إن هذه الحدود سيتم ترسيمها في مناطق من المياه الإقليمية لا تحتاج إلى موافقة "دولة ثالثة". وفي المقابل، تتنازع تركيا واليونان منذ عقود على ترسيم الحدود البرية والبحرية والجوية بينهما في مناطق من بحر إيجه. وقد اكتشفت قبرص وجود غاز طبيعي في المياه قبالة سواحلها سنة 2011، في خطوة اعترضت عليها أنقرة بدورها. وفي حالة توقيع أي اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع قبرص واليونان بدون بنود تنص صراحة على حفظ حقوق مصر في حقول الغاز، سيترتب عليه حرمان مصر الاستفادة من ثروات الغاز والبترول في قاع البحر المتوسط. وتحدث السفير إبراهيم يسري في تصريحات لصحيفة العربي الجديد، بأن الحكومة الحالية في حالة توقيعها اتفاقية ثنائية مع قبرص بترسيم الحدود، تكون قد منحت الحكومة القبرصية مناطق كبيرة من المياه الاقتصادية المصرية من المحتمل وجود غاز بها. ووصف إبراهيم الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها مصر مع اليونان وقبرص "بالنكاية في تركيا".[60]

ب. ترسيم الحدود البحرية مع اليونان وتركيا:

بالعودة إلى الجغرافيا، يتبين أن أقصر مسافة بين مصر وتركيا، هي الخط الواصل بين شاطئ بلطيم المصري أرخبيل شاويش كوي، وتساوي 274 ميلاً بحرياً (507.5 كم)، وهي أقل من أقصر مسافة بين قبرص واليونان بقرابة 32 ميلاً بحرياً (59.3 كم). وفي خريف سنة 2013، اتّفقت مصر واليونان على تشكيل لجنة ثنائية لترسيم الحدود البحرية، بالرغم من توقّع اعتراض محتمل من تركيا التي يعرف عنها معارضتها أن تُرَسِّم اليونان بشكل أحادي منطقتها الاقتصادية الخالصة في البحر المُتوسط. وفي الحديث عن حقل غاز شرق دمياط، تجدر الإشارة إلى أن حفر "إسرائيل" حقلَي ليفياثان

[60] خالد المصري، مصر وقبرص واليونان تؤجل ترسيم الحدود البحرية، موقع العربي الجديد، 2015/4/30، انظر: https://www.alaraby.co.uk/Print/3f92bc01-fe51-4be0-a318-fbbce8eb2c32/905e292e-69 9c-4b91-9b4d-ded41ee6111a

وأفروديت، يعني أن الصراع انتقل إلى تأمين مسارات تصدير الغاز. كما أن إنشاء أنبوب لتصدير الغاز عبر قبرص واليونان يحتاج مُصادرة المياه البحرية المصرية المحاذية لتركيا، إضافة إلى وجود مشكلة هندسية هائلة تتمثّل في إنشاء أنبوب لاستخراج الغاز على عمق مائي يتراوح بين 4–6 آلاف متر. وفي نهاية سنة 2012، أدرجت المفوضية الأوروبية خمسة مشاريع لنقل غاز شرق المتوسط، تشمل مشاريع لخطوط تمر عبر قبرص و"إسرائيل"، ومن قبرص إلى جزيرة كريت، ومنها إلى أوروبا، وتحويل جزء كبير من غاز البحر المتوسط إلى طاقة كهربائية في قبرص، وإنشاء كابل كهربائي لتصدير الكهرباء المولّدة من الغاز في قبرص إلى كريت ثم اليونان فإيطاليا، وربط كهربائي بين كريت ومصر لتصدير الكهرباء إلى مصر.[61]

كما تضم أجندة المفوضية عشرة مشاريع أخرى لتخزين الغاز القبرصي والإسرائيلي في اليونان، وربط اليونان ببقية أوروبا عبر أنابيب تصدير غاز، وكابلات ربط كهربائي. وفي صيف 2013، أعلنت المفوضية الأوروبية عن قُرب تمويل مشروعين من الـ 15 مشروعاً المذكورة آنفاً، هما خط أنابيب الغاز بين قبرص وكريت، وإنشاء محطة إسالة غاز في قبرص. ولم تذكر المفوضية كلمة تشير إلى أن الأنابيب بين قبرص واليونان تمر في مياه مصرية، أي أنها تقع ضمن الحدود البحرية الاقتصادية لمصر، ما يفترض موافقة مصر على التنازل عن مياهها الاقتصادية لكي تتواصل حدود قبرص واليونان، أو، وهو الاحتمال الأسوأ، أن المفوضية حصلت على موافقة مصرية غير مُعلنة تتضمن هذا التنازل. وفي خريف 2013، صرّحت رئيسة اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في الكونجرس إيليانا روزلهتينن Ileana Ros–Lehtinen، بأن الولايات المتحدة تُفضّل خطة تصدير الغاز الإسرائيلي والقبرصي إلى أوروبا عبر اليونان. واستطراداً، ربما ساور البعض أن التصريح يُلقي الضوء على دافع محتمل لمسارعة مصر واليونان إلى ترسيم حدودهما الاقتصادية بحرياً، بما يتضمن تنازل مصر عن مساحة من المياه الاقتصادية تزيد عن ضعفي مساحة الدلتا، كما تحرم مصر من حدود مائية مع تركيا، وهي الدولة المقابلة مباشرة للساحل المصري شمالاً.[62]

---

[61] نائل الشافعي، قراءة علمية في بانوراما من 4 مشاهد عن غاز المتوسط، صحيفة **الحياة**، لندن، 2013/11/24، انظر: http://www.alhayat.com/Details/575009

[62] المرجع نفسه.

4. التوجهات المصرية تجاه "إسرائيل" في مسألة الغاز الطبيعي:

لعل أبرز ما نتج من صراعات بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، هو الصراع بين مصر و"إسرائيل"، حيث حققت "إسرائيل" اكتشافات هائلة في البحر المتوسط إبان ثورة كانون الثاني/ يناير 2011، وصرح وزير الطاقة الإسرائيلي آنذاك سيلفان شالوم Silvan Shalom، بأن "إسرائيل" تمتلك غاز يكفيها ربع قرن قادم، بالإضافة إلى تصدير 40% منه إلى الخارج، وفي الوقت نفسه يتدهور وضع الغاز في مصر لقلة الاكتشافات، مما أدى إلى احتياج مصر للاستيراد لتتحول من دولة مصدِّرة إلى مُستوردة للغاز الطبيعي، ولكن لم يستمر الأمر طويلاً، حيث أعلنت شركة إيني الإيطالية صاحبة حقّ التنقيب عن اكتشاف حقل مصري من أكبر حقول الغاز بالعالم وهو زوهر، ليدمر أحلام تل أبيب في بيع الغاز المكتشف لمصر. ولم تقبل "إسرائيل" بالأمر الواقع، وسعت بالضغط على مصر عن طريق التحكيم الدولي بعد وقف ضخّ الغاز لها بعد سنة 2011، حيث قررت المحكمة تغريم مصر تعويضات لدولة الاحتلال الإسرائيلي، بالرغم من امتلاكها لاحتياطي غاز هائل، لترد مصر بتجميد مفاوضات استيراد الغاز الإسرائيلية، وخصوصاً بعد اكتشاف حقل الغاز زوهر، لتظل الأزمة قائمة بين القاهرة وتل أبيب.[63]

وفي شباط/ فبراير 2018، أعلنت مجموعة ديليك الإسرائيلية للطاقة أنه تمّ التوصل إلى اتفاق بين شريكها الأمريكي نوبل إنرجي لتزويد شركة دولفينوس المصرية بـ644 مليار م^3 من الغاز، وستستخرج هذه الطاقة من حقلي تامار وليفياثان البحريَّين، في البحر المتوسط، اللذين اكتشفتهما تل أبيب سنتي 2009 و2010، وتقدر تكلفته بقيمة 15 مليار دولار، يتم بموجبها تصدير الغاز الإسرائيلي لمصر.[64]

ثالثاً: التوجهات الفلسطينية لاكتشاف الغاز الطبيعي في قطاع غزة:

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، وقّعت السلطة الفلسطينية عقداً لمدة 25 عاماً للتنقيب عن الغاز مع مجموعة شركات الغاز البريطانية بي جي – بريتش غاز BG Group-British Gas، حيث اكتشفت الشركة البريطانية في وقت سابق من تلك

---

[63] محمد الليثي، "شرق المتوسط".. بقعة من الغاز الطبيعي تتحكم في "الخريطة السياسية".

[64] "إسرائيل" اليوم في عيد والمصريون يتساءلون: أين حقل غاز "ظهر"؟، موقع نون بوست، 2018/2/20، انظر: https://www.noonpost.org/content/22129

السنة حقل غاز كبير، أطلق عليه اسم "غزة مارين" على مسافة 17 إلى 21 ميلاً بحرياً من ساحل غزة، حيث يقع ثلاثة أرباع الحقل في المياه الفلسطينية. وفي سنة 2000، حفرت بريتش غاز اثنين من الآبار في الميدان، وأجرت دراسات الجدوى مع نتائج جيدة. وبحسب اتفاقات أوسلو، وعلى وجه التحديد اتفاق غزة – أريحا لسنة 1993، الذي أكده الاتفاق المؤقت لاتفاق أوسلو الثاني سنة 1995، تتمتع السلطة الفلسطينية بالسلطة البحرية على مياهها حتى 20 ميلاً بحرياً من الساحل الذي يسمح بأنشطة الصيد، والترفيه، والأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الحفر. ولكن اتفاق أوسلو يعطي "إسرائيل" أيضاً الحق في منع المرور البحري داخل هذه المنطقة لأسباب أمنية.

وعلاوة على ذلك، تطورت تنمية حقول الغاز مع وجود معارضة إسرائيلية في كل من الأوساط التجارية والسياسية. وقد قدمت الشركات في اتحاد يام ثيتيس Yam Thetis consortium الذي أنشئ للعمل في حقول الغاز الإسرائيلية المجاورة التماساً للحكومة الإسرائيلية لمنع بريتش غاز من الحفر في غزة، والسبب الذي تمّ تقديمه هو أن السلطة الفلسطينية ليست ذات سيادة، وبالتالي لا يمكن أن تستفيد من معاهدة قانون البحار. ومع ذلك، في تموز/ يوليو 2000، منح رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك Ehud Barak تفويضاً أمنياً لشركة بريتش غاز البريطانية لحفر البئر الأول، البئر البحري 1، كجزء من اعتراف سياسي، ولكن ليس ملزماً من الناحية القانونية لـ"إسرائيل". وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، بدأت بريتش غاز حفر البئر الثاني (البئر البحري 2)، لتقييم كمية الغاز وجودته.[65]

وبناءً على ما سبق، فإننا نؤكد على أن اكتشاف حقل غزة البحري في سنة 1999 كان سابقاً لغالبية الحقول التي تمّ اكتشافها في شرق البحر المتوسط؛ لكنه لم ينتقل إلى مرحلة التطوير، بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. لذلك قررت شركة شل بيع كامل حصتها البالغة 90% من مشروع غاز غزة البحري إلى شركة استثمارية محلية، والتي تخطط لجلب شريك دولي جديد متخصص للمساعدة في تطوير المشروع الذي تأخر طويلاً بالنسبة لشركة شل التي ورثت المشروع من خلال استحواذها على مجموعة بي جي في المملكة المتحدة في سنة 2016.

[65] Anis Antreasyan, "Gas Finding In The Eastern Mediterranean: Gaza, Israel, And Other Conflicts," p. 2.

وهنا أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني شراءه حصة شركة شل في حقل غاز غزة البحري، وسيزيد صندوق الاستثمار الفلسطيني حصته لـ 5.27%، وشركة المقاولون المتحدون، بنسبة 27.5%، وسيتم بيع نسبة 45% المتبقية لشركة تشغيل دولية مطورة، وقال الصندوق: "ستركز PIF [صندوق الاستثمار الفلسطيني] بالتعاون مع CCC [شركة المقاولون المتحدون] جهودها على تحديد مشغل دولي قادر على تطوير اتفاقات مبيعات الغاز، وإعداد خطة تطوير ميدانية مع المشغل المختار". كما أكد الصندوق على أن الهيكل الجديد للرخصة سيعطي زخماً لتطوير أحد أهم الأصول الاستراتيجية في السلطة الفلسطينية، وقال: "إن تنمية غزة البحرية ستكون بشكل مركزي لصندوق الاستثمار الفلسطيني، وشريكه في التنمية، من خلال تعزيز الرؤية الفلسطينية لأمن الطاقة المحلي، والتي ستكون مدعومة بقطاع مزدهر للطاقة".[66]

وبما أن "إسرائيل" غير ملزمة بالمعاهدات الدولية، ولا سيّما تلك المتعلقة بأعالي البحار، وتسير دائماً بالاتجاه المخالف لحقوق البلدان، وترسم هي لنفسها بأنها الراعي والحافظ للمعاهدات الدولية، فإن أبسط شيء في اتفاق أوسلو هو الاستقلال الفلسطيني من خلال سيطرة السلطة الفلسطينية على مواردها وعائدات الغاز المكتشف في حدود سيطرتها، وبهذا، فإن اتفاق أوسلو قد حُكم عليه بالفشل في نصوصه الاقتصادية، والسيطرة على موارد وثروات السلطة الفلسطينية، إن لم نقل بأنه فشل في كل الجوانب والمجالات. وفيما يلي تحليل للتوجهات الفلسطينية المترتبة على اكتشافات الغاز الطبيعي وممارسة الحق الفلسطيني في سيطرته وامتلاكه لموارده الطبيعية وخصوصاً الغاز:

1. توجهات الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين:

ترتبط جميع الحروب والانتفاضات والنزاعات الأخرى في الشرق الأوسط تقريباً بخيط واحد، حيث تُعد هذه الصراعات جزء من المنافسة المتزايدة على إيجاد واستخراج وتسويق الوقود الأحفوري الذي من الممكن أن يؤدي استهلاكه في المستقبل إلى مجموعة

[66] انظر ملاحق هذا الكتاب، خريطة رقم 4: منطقة المياه الإقليمية الفلسطينية مقابل شاطئ قطاع غزة، ويظهر فيها موقع حقل الغاز غزة مارين، ص 190، وانظر أيضاً:
Stuart Elliott, Shell agrees to sell stake in Gaza Marine gas field, offshore Palestine, site of S&P Global Platts, 4/4/2018, https://www.spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/natural-gas/040418-shell-agrees-to-sell-stake-in-gaza-marine-gas-field-offshore-palestine

من الأزمات البيئية الكارثية. وفي خضم الصراعات العديدة التي حفزت على اكتشاف الوقود الأحفوري في المنطقة، تقع "إسرائيل" في مركز هذه الصراعات. وتعود هذه الصراعات إلى أوائل التسعينيات، عندما بدأ القادة الإسرائيليون والفلسطينيون في النزاع على رواسب الغاز الطبيعي التي تشاع في البحر المتوسط قبالة ساحل غزة.[67]

وبسبب منع الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال من تنمية موارده الطبيعية، فإن الشروط العقابية التي تفرضها "إسرائيل" على الاقتصاد الفلسطيني "تعرقل أي آفاق للنمو المستدام"، مما يؤثر سلباً على تنمية الموارد الطبيعية الفلسطينية، ويحد من قدرة السلطة الفلسطينية على تخطي عجزها المالي عن طريق الاستفادة من تنمية مواردها الطبيعية، لا سيّما في حقل غاز غزة البحري. إن هذه العراقيل الإسرائيلية بدورها تُعد "تهديداً خطيراً حقيقياً لاستدامة السلطة الفلسطينية". وفيما يتعلق بتنمية الموارد، فإن اتفاق أوسلو (الملحق الثالث، بروتوكول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والإنمائية)، يدعو بصفة خاصة إلى إنشاء برنامج لتنمية الطاقة، ينص على "الاستغلال المشترك للنفط والغاز للأغراض الصناعية"، إلا أن "إسرائيل" تقوم بالتنمية الأحادية الجانب لموارد الغاز المتجاورة، مع إصرارها على الإنكار المتعمد للحق الفلسطيني في تطوير رواسب الغاز البحري في غزة، وفرضها إغلاقاً عسكرياً لحماية منصات الغاز في انتهاك واضح للقانون الدولي.[68]

2. التوجهات الفلسطينية الاستثمارية:

سيوفر استغلال مشروع الغاز الطبيعي في غزة للسلطة الفلسطينية تدفقاً مهماً للإيرادات، ويشير التقرير السنوي لصندوق الاستثمار الفلسطيني لسنة 2012، أن هناك "فوائد واسعة النطاق في كثير من المجالات الرئيسة من تحقيق الدخل الناجح لمشروع الغاز في غزة". وتقدر الوفورات بأكثر من 560 مليون دولار سنوياً في فاتورة الطاقة الفلسطينية، وبنحو 2.5 مليار دولار إيرادات مباشرة على مدى عمر المشروع،

---

67 Michael Schwartz, Tomgram: Michael Schwartz, Israel, Gaza and Energy wars in the Middle East, site of TomDispatch.com, 26/2/2015, http://www.tomdispatch.com/blog/175961/tomgram%3A_michael_schwartz,_israel,_gaza,_and_energy_wars_in_the_middle_east/

68 Susan Power, "Preventing the Development of Palestinian Natural Gas Resources in the Mediterranean Sea: Implications for Multinational Corporations Operating in Israel's Gas Industry," p. 39.

كما تتوقع "فرص استثمارية ضخمة في قطاع الطاقة" لشركات مستقلة لتوليد الطاقة. ومن أجل الحصول على هذه المنافع، ستحتاج الحكومة الفلسطينية إلى إنشاء آلية لاستهلاك الكهرباء. ومن شأن ذلك أيضاً أن يحسّن إدارة موارد الطاقة؛ فاستخدام غاز غزة البحري قد يقلل أيضاً من حاجة "إسرائيل" لاستهلاك الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء للفلسطينيين. ومن شأن هذا الاستخدام أيضاً أن يقلل بشكل هامشي من اعتماد "إسرائيل" على الحقول التي تسيطر عليها مجموعة نوبل إنرجي/ ديليك، التي تملك حالياً تراخيص حقل تامار وجميع الحقول الإسرائيلية الأخرى. وبالتالي، فإن الحقيقة المقلقة هي الحالة الفعلية للاقتصاد الفلسطيني، ففي أيلول/ سبتمبر 2013 أفاد صندوق النقد الدولي International Monetary Fund: بأن آفاق الضفة الغربية وقطاع غزة "قاتمة"، وتسود "اتجاهات مقلقة" في الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأزمة نقدية كبيرة في السلطة الفلسطينية.[69]

وبالمقابل، فقد توصلت السلطة الفلسطينية، واتحاد ليفياثان Leviathan consortium بقيادة شركة نوبل إنرجي للطاقة في كانون الأول/ ديسمبر 2014 إلى اتفاقية تنص على توريد الغاز لمدة 20 عاماً إلى محطة كهرباء مقترحة في غرب مدينة جنين. وقد تكهّن المحللون بإمكانية تصدير الغاز الإسرائيلي من البحر المتوسط إلى المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية، وبإمكان "إسرائيل" أيضاً تزويد محطة توليد الطاقة في غزة، ولكن سيطرة حماس على قطاع غزة أدى إلى تعقيد هذه القضية. واعتماداً على عدد من المتغيرات، ربما يمكن إعادة توحيد سلطة الحكم الذاتي على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما قد يوفر فرصاً لاتخاذ ترتيبات بشأن تزويد محطة غزة بالطاقة. وتواجه السلطة الفلسطينية كثيراً من العقبات بشأن مستقبل الطاقة لديها، ويعود ذلك إلى توتر العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وسيطرة "إسرائيل" أيضاً على الموارد البحرية، وعلى شحن الغاز من هذه الموارد إلى الضفة الغربية وغزة.[70]

---

[69] Simon Henderson, "Natural Gas in the Palestinian Authority: The Positional of Gaza Marine Offshore Field," Policy Brief, The German Marshall Fund of the United States, March 2014, p. 10, https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/opeds/Henderson20140301-GermanMarshallFund.pdf

[70] Michael Ratner, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," p. 13.

أ. التوجهات الفلسطينية نحو اتخاذ تدابير مضادة:

تشكل الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة عنصراً حاسماً في النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية في أي بلد، حيث إن أمن الطاقة الذي ينشأ عن تنويع مصادرها، يشكل الركيزة الأكبر للأمن الوطني. إن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية مكرسة بموجب القانون الدولي العرفي، الذي يكفل حقّ الشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية، كما يحظر على "إسرائيل" بوصفها محتلة، بموجب قوانين الاحتلال الحربي، استغلال الأراضي المحتلة أو مواردها الطبيعية من أجل النهوض بمصالحها الاقتصادية، ولكن "إسرائيل" تسيطر على الموارد الطبيعية الفلسطينية منذ سنة 1967، كجزء من احتلالها للأراضي الفلسطينية، مما يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني المتدهور، ويعرقل عملية التنمية الفلسطينية الاقتصادية.[71]

يقول بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية؛ إن السلطة طلبت مراراً وتكراراً من رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير Tony Blair بصفته الممثل الخاص للجنة الرباعية Quartet on the Middle East، أن يحصل على التزامٍ من "إسرائيل" يُمكِّن ائتلاف الشركات من تطوير حقلي الغاز في غزة.

وفي شباط/ فبراير 2012، اقترحت الرباعية سلسلةً من التدابير لتخفيف القيود الإسرائيلية على الفلسطينيين، من أجل استئناف محادثات "السلام". وعلى ما يبدو فإن التدابير تضمنت إعطاء الضوء الأخضر للسلطة الفلسطينية لاستغلال احتياطيات الغاز. وإذا استمرت "إسرائيل" في إحباط الجهود المبذولة لتطوير حقلي الغاز، فثمة خيارات عديدة قد ترغب منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في دراستها. فيمكنها مثلاً إثارة قضية الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة في إطار الأمم المتحدة، وبيان الأثر الذي يخلفه الحصار على مياه القطاع الإقليمية وعلى الفلسطينيين في غزة، وذلك من خلال استراتيجيتها الساعية للانضمام إلى الأمم المتحدة كدولةٍ عضو. وسيكون الطرح قائماً على المبدأ الأساسي المتمثل في أحقية كل دولةٍ بممارسة سيادتها على أراضيها ومياهها الإقليمية.

---

[71] قريباً "الغاز الطبيعي" على شواطئ غزة، وكالة معاً الإخبارية، 2015/2/23، انظر:
http://maannews.net/Content.aspx?id=763036&fbclid=IwAR3YVwfkKZIFHMmoYKq1kRcdmfNY3qw2mbkr_30nzjeawVUk1jMpbBW5F3E

وبما أن حقلي الغاز يقعان ضمن المياه الإقليمية الفلسطينية، وهو أمرٌ لا تنازعه "إسرائيل" فإن للفلسطينيين الحق في تطويرهما والاستفادة منهما تجارياً. وينص القانون الدولي على أحقية الدولة الساحلية بحقوقٍ حصريةٍ في استخدام الموارد الطبيعية الموجودة في منطقتها الاقتصادية الخالصة.[72]

ولكن بالرغم من التحديات والعقبات، التي تضعها "إسرائيل" لمواجهة التنمية الفلسطينية في مجال الطاقة، فإن شركة "مصادر لتطوير الموارد الطبيعية ومشاريع البنية التحتية"، التي أسسها صندوق الاستثمار الفلسطيني سنة 2015، لتقود استراتيجيته في قطاع الطاقة، تعمل دون كلل لإيجاد خيارات لتسويق احتياطيات الغاز، حيث تمّ خلال 2015 التوقيع على خطابات نوايا بين الأردن وشركة توليد الطاقة الفلسطينية، التي ستقوم ببناء محطة توليد الكهرباء في شمال الضفة الغربية. هذه الخطابات هي مقدمة لإبرام اتفاقيات شراء الغاز من حقل غزة البحري، والتي من الممكن أن تكون خطوة للإسهام في تطوير هذا المجال. وبموازاة ذلك، هناك خطط فلسطينية لتطوير قدرة توليد الكهرباء في السلطة الفلسطينية، تتمثل بإنشاء شبكة لتوريد الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى بعض الإجراءات الحكومية لصالح قطاع الكهرباء لضمان استدامته التجارية.[73]

ب. التوجهات النضالية لإحراز الحقوق:

يتوقف حقّ الفلسطينيين في استغلال مواردهم على مفاوضات الوضع النهائي مع الإسرائيليين. واتفاقات الغاز التي تسعى الأطراف لإبرامها والتي تسهم في إيجاد أرضية الاعتماد والتبعية، وسيكون من الصعب التغلب عليها في حال التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، وسترسخ الوضع الراهن بالنظر إلى تبدد آمال حلّ الدولتين. ولذلك لا بدّ أن تستمر منظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية، والمجتمع المدني الفلسطيني، وحركات التضامن مع فلسطين في استخدام كل الأدوات المتاحة لها، لممارسة الضغط

---

[72] فيكتور قطان، "حقول الغاز قبالة غزة: نعمةٌ أم نقمة،" موقع الشبكة، شبكة السياسات الفلسطينية، نيسان/ أبريل 2012، انظر:
https://al-shabaka.org/wp-content/uploads/2012/04/Kattan_PolicyBrief_Arabic_April-2012.pdf

[73] الدكتور محمد مصطفى: محطة كهرباء الشمال في جنين الخطوة الأولى نحو تحقيق أمن الطاقة لفلسطين، موقع دنيا الوطن، 2016/4/12، انظر:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/04/12/901283.html?fbclid=IwAR3I4UKikF_qb15b-zSsJMZMH7pGB_SDnwqudDutiE2kQzeXJm2Nw4j3oqo

من أجل إحقاق العدالة، ومساءلة "إسرائيل" ومطالبتها بتعويض الفلسطينيين عن نهب ثروتهم الطبيعية، وليس كوسيلةٍ للإذعان للتبعية القسرية.

وقد ينتفع الفلسطينيون من عناصر معينة في ما يُسمى "السلام الاقتصادي" في المدى القصير، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، ولكن لا يمكن لحالة التنمية هذه أن تتأتى على حساب حالة لا محدودة من التبعية والسيادة المنقوصة. ويجب على الفلسطينيين أن يعملوا على الدفع من أجل محاسبة الاحتلال الإسرائيلي في المحافل الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية (International Criminal Court (ICC، لحمل "إسرائيل" على الوفاء بمسؤوليتها كقوة محتلة بموجب القانون الدولي. وهذا يعني أن "إسرائيل" مكلفة بمسؤولية حماية سُبل عيش السكان الموجودين ضمن نطاق سيطرتها، بما في ذلك تزويدهم بالكهرباء والوقود. كما يجب العمل على مواجهة أي احتمالات لفرض تكامل اقتصادي قسري، وأي محاولة إسرائيلية لفرض واقع دولة الأبرتهايد (الفصل العنصري) Apartheid الواحدة، وذلك من خلال المطالبة بإعمال الحقوق والمساواة. ومهما كانت الرؤية السياسية الموضوعة لـ"إسرائيل" والفلسطينيين، فإنه يجب على القيادة الفلسطينية أن تضع استراتيجية تتمحور حول صفقات الغاز هذه، وتأطير مفاهيم التنمية الاقتصادية ضمن الصراع الأوسع من أجل تحرير فلسطين.[74]

المطلب الثاني: التوجهات غير العربية (تركيا، وقبرص، واليونان):

أولاً: التوجهات التركية تجاه حقول الغاز في شرق البحر المتوسط:

تطمح تركيا لإنشاء مركز للطاقة للاستفادة من الموقع الاستراتيجي للبلاد، الذي يربط البلدان الغنية بالموارد في شرق المتوسط مع الأسواق الأوروبية في الغرب، حيث إن اكتشافات الغاز الإسرائيلي والإمدادات المرنة الجديدة من الغاز الطبيعي المسال عبر تركيا، من الممكن أن تساعد تركيا في تحقيق هدفها لتكون ممر عبور يربط الشرق

[74] طارق بقعوني، فلسطين، مورد الطاقة المنهوب، صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2017/5/16، انظر:
https://www.al-akhbar.com/Opinion/230637

بالغرب، إلا أن استراتيجية تركيا تفتقر إلى الوضوح بسبب علاقات البلد الضعيفة مع جيرانها، والمستوى الضعيف لتحرير السوق، والإصلاح التنظيمي اللازم لإنشاء مركز غاز قابل للاستمرار. ولكن الأساس المنطقي واضح، حيث إن من شأن التعاون الإقليمي المنشود، وإنشاء علاقات إقليمية تساعد على ضمان حصول تركيا على موارد طاقة ميسورة التكلفة على المدى الطويل، ويؤدي إلى فوائد اقتصادية وسياسية دائمة على الدولة التركية.[75]

وسنناقش بالتحليل التوجهات التركية من أجل أمن الطاقة، تجاه حقول الغاز في شرق البحر المتوسط من خلال التطرق لـ:

1. التوجهات التركية لأمن الطاقة:

إن أمن الطاقة أمر بالغ الأهمية لتركيا التي تعتمد بشكل تام على وارداتها في توفير الطاقة، لذلك تعمل الحكومة التركية على إحداث تغييرات هيكلية كبيرة في قطاع الطاقة داخل البلاد، ويرجع ذلك أساساً إلى المخاوف بشأن الاعتماد الكبير على واردات الغاز الطبيعي، مما يسبب قلقاً سواء من الناحية التجارية أم من منظور استراتيجي، ولتفادي هذه المخاوف تتبع تركيا سياسة خفض اعتمادها المطلق على المورد الرئيسي للغاز الطبيعي الوحيد، روسيا، التي توفر 53% تقريباً من إجمالي واردات الغاز التركية. وتعتزم تركيا أيضاً تقليص اعتمادها على القدرة الحالية للبنية التحتية للاستيراد والنقل، التي لا تستطيع تلبية الطلب على الغاز في فترات الذروة، حيث تنوي تركيا تنويع مصادر إمدادات وأنواع استيراد الغاز، سواء من خطوط أنابيب الغاز أم الغاز الطبيعي المسال لضمان توافر الواردات من مجموعة أوسع من المصادر المتاحة وبشروط تنافسية، مع العمل على تخزين المزيد من الغاز في البلاد عندما تسمح قدرة البنية التحتية بذلك، وفي هذه الحالة تستطيع تركيا أن تصبح مركزاً تجارياً للغاز الطبيعي، حيث تستطيع المتاجرة بالغاز الطبيعي الزائد لديها.[76]

---

[75] Gina Cohen and Aura Sabadus, Israeli's role in Turkey's gas hub, site of Petroleum Economic, 1/8/2017, http://www.petroleum-economist.com/articles/midstream-downstream/lng/2017/israels-role-in-turkeys-gas-hub

[76] Gulmira Rzayeva, "Gas Supply Changes in Turkey," site of The Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, January 2018, p. 1, https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2018/01/Gas-Supply-Changes-in-Turkey-Insight-24.pdf

وقد تصبح "إسرائيل" وقبرص قريباً، منتجين جديدين للغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، مع توافر الغاز لديهما للتصدير، ويبدو أن المصالحة بين تركيا و"إسرائيل"، والمفاوضات الجارية بشأن إعادة توحيد قبرص، تضع أساساً سياسياً محتملاً لتركيا لاستيراد الغاز الطبيعي من منطقة شرق البحر المتوسط. ومن الممكن أن يتم تصدير أكثر من 10 مليارات م^3 في العام، من الغاز الطبيعي من "إسرائيل" وقبرص إلى تركيا من خلال خطوط أنابيب تحت البحر، التي ستمر عبر قبرص بمجرد حلّ قضية إعادة التوحيد في الجزيرة القبرصية، مما سيركز اهتمام أنقرة بتنويع مصادر الإمدادات لديها، مع الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الغاز في مرافق التخزين المعدة لهذا الغرض داخل البلاد، وبمجرد توسيع قدرات بنيتها التحتية، فهذا من شأنه ليس فقط ضمان وفرة الغاز في أوقات الذروة، ولكن أيضاً إعادة تصديره إلى الدول الأوروبية المجاورة، حيث ستحتل تركيا من وجهة النظر السياسية مكانة مهمة، لأن سوق الغاز سيضعها في مركز الشبكة الجيوسياسية والطاقة في منطقة شرق المتوسط.[77]

2. توجهات تركيا الاستراتيجية:

أثبتت تركيا أنها جسر حاسم بين أوروبا وآسيا، وقد ظهرت كبديل قوي لإنهاء الاعتماد على إمدادات الغاز من روسيا إلى أوروبا، ولكن ظهر منافسون جدد في سوق الطاقة يتحدون الدور التركي الأكبر كمزود للغاز، مثل: أذربيجان، وتركمانستان، والعراق، وإيران، و"إسرائيل"، وقبرص؛ والتي هي أيضاً منتج رئيسي للغاز، ويمكن أن تصبح أيضاً مورداً محتملاً، أو مسهماً محتملاً في ممر الغاز الجنوبي، بالرغم من أنها قد لا يكون لها القرب السياسي نفسه من أوروبا مثل تركيا. لذلك تبرز هنا أهمية الدور المتاح لتركيا بسبب قرب العلاقات بينها وبين الاتحاد الأوروبي. لذلك، سوف تُعد تركيا هي الدولة القادرة على الهيمنة على الطاقة. واتفقت "إسرائيل" وتركيا على تطبيع العلاقات الديبلوماسية بالكامل التي كانت قد ازدادت سوءاً في سنة 2010، حيث إن آفاق إنشاء خط أنابيب الغاز الطبيعي بين "إسرائيل" وتركيا أسهمت جزئياً في تحسين العلاقات، بالرغم من أن المناقشات لم تنتهي بعد، وأي مشروع من المرجح أن يستغرق سنوات لإكماله. ومع ذلك، كما أشير أعلاه، فإن تطوير خط أنابيب لنقل الغاز يربط ليفياثان إلى تركيا، من الممكن أن يعوقه الصراع الدائر في قبرص. فأي خط أنابيب سيتم

[77] Ibid, p. 12.

تشييده من المرجح أن يمر عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، مما يعطيها القدرة على استخدام مشروع الفيتو لرفضه.[78]

لهذا، فمن الممكن إرسال غاز شرق البحر المتوسط إلى أوروبا عبر تركيا، مما سيؤدي إلى دعم العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، من خلال زيادة أهمية تركيا باعتبارها ممر عبور لنقل الغاز الطبيعي، ومن ثم مساعدة الاتحاد الأوروبي في السعي إلى تحرير نفسه من الاعتماد المفرط على الغاز الروسي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيكون لهذا الغاز أثر إيجابي على العلاقات الأوروبية التركية من خلال المساعدة على الحفاظ، على المدى الطويل، على التحالف بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في شرق المتوسط.[79] والأهم من ذلك، أنه سيؤدي إلى إفساح الطريق، لإحراز تقدم ملموس في عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.[80]

وفي خطوة تصعيدية صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، محذراً دولاً وشركاتٍ من التنقيب عن الغاز في المنطقة البحرية الواقعة قبالة سواحل قبرص. ونصح أردوغان الشركات الأجنبية التي تقوم بالتنقيب قبالة هذه السواحل بألا تكون أداة في أعمال تتجاوز حدودها وقوتها من خلال ثقتها بالجانب اليوناني. وقال أردوغان: "نحذّر من يتجاوزون حدودهم في بحر إيجه (في إشارة إلى اليونان) وقبرص ويقومون بحسابات خاطئة مستغلين تركيزنا على التطورات عند حدودنا الجنوبية". وأردف أردوغان: "إن حقوقنا في الدفاع عن الأمن القومي في عفرين هي نفسها في بحر إيجه وقبرص".[81]

فقد قامت البحرية التركية باعتراض سفينة حفر تابعة لشركة إيني الإيطالية كانت في طريقها للتنقيب عن الغاز المكتشف أخيراً في المياه القبرصية، كما جدّدت التأكيد على

---

[78] Simone Tagliapiatra, "Turkey and the regional natural gas geopolitics, The hub vision, in light of the future prospects of the Southern gas corridor," Istanbul Policy Center, IEMed, p. 179, https://www.iemed.org/actualitat/noticies/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/qm22/994Quaderns_TurkeyGasGeopolitics_STagliapietra.pdf

[79] Ayla Gürel and Fiona Mullen, "Can Eastern Mediterranean Gas Discoveries Have a Positive Impact on Turkey-EU Relations?," p. 3.

[80] Ibid., p. 2.

[81] تصاعد الصراع بين تركيا وقبرص ومصر على غاز المتوسط، العربي الجديد، 2018/2/14.

عزمها القيام بكل الخطوات اللازمة من أجل الحفاظ على حقوق تركيا والقبارصة الأتراك ومنع اتخاذ خطوات أحادية في شرق البحر المتوسط.[82]

ومن خلال ما تقدم، فإن مصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط، يجب أن تشترك فيها جميع دول المنطقة (مصر، ولبنان، و"إسرائيل"، وقبرص بشطريها، وتركيا)، من أجل حلّ المشكلات السياسية التي تعصف بها، بالإضافة لاحتواء أي صراع متوقع ممكن أن يتطور إلى صراعات إقليمية، والسبب عدم ترسيم الحدود البحرية بينهم. ونتيجة لاكتشافات "إسرائيل" لكثير من حقول الغاز الذي سيجعل "إسرائيل" تكتفي ذاتياً لفترات طويلة من ذلك المخزون الغازي الذي يحولها إلى دولة مصدّرة للغاز، سيجعلها تعمل مع بعض دول المنطقة من أجل تأمين حقولها الغازية، لذلك كان من الضروري أن تحسن علاقاتها مع تركيا بالدرجة الأساسية، فبرز الضغط الأمريكي من أجل إتمام المصالحة بين تركيا و"إسرائيل" الذي هدفه المصلحة الإسرائيلية بالدرجة الأولى، وذلك لكي تتمكن "إسرائيل" بعد اتفاقها مع تركيا من تحقيق هدفين أساسيين وهما: تخفيف الضغوط الأمنية المترتبة على تأمين هذه الحقول المكتشفة، ومن أجل توزيع الغاز الإسرائيلي إلى الدول الأوروبية عبر الأراضي التركية من خلال مدّ الأنابيب في قاع البحر إلى تركيا، لأن ذلك سيكون ذا تكلفة اقتصادية وأمنية، وسيكون أسهل من نقله عبر الأنابيب والنقل البحري إلى أوروبا. لذلك ركزت "إسرائيل" والولايات المتحدة على إتمام المصالحة التركية الإسرائيلية، ووافقت تركيا على ذلك من أجل أن تأخذ دوراً مركزياً في صفقات الغاز المبرمة في المنطقة مستقبلاً.

ثانياً: التوجهات القبرصية تجاه الغاز في شرق المتوسط:

ازدادت حدة التوتر في شرق البحر المتوسط، مع تصاعد حرب الكلام بين أثينا وأنقرة ونيقوسيا حول احتياطيات النفط والغاز في المنطقة. وقد تكثف الخلاف حول الهيدروكربونات في مياه المنطقة بعد أن وقّع قادة اليونان وقبرص ومصر اتفاقاً في القاهرة لتعزيز التعاون في مجال الطاقة. ولكن بدلاً من حشد المجتمعات المتصارعة للتوفيق، يبدو أن احتمال إيجاد إمدادات الطاقة البديلة قد وسّع الفجوة بين هذه الدول،

[82] عبد الستار بركات، تركيا تصعد في شرق المتوسط وتمنع قبرص من التنقيب عن الغاز، صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2018/2/12.

حيث قررت تركيا إرسال سفينة بحثية لاستكشاف الغاز إلى مياه متنازع عليها، مما زاد من تفاقم الخلاف حول حقوق الحفر.[83]

ووفقاً للخبراء، فإن الأهمية المتزايدة للطاقة في قبرص قدمت حافزاً كبيراً للمصالحة الإقليمية في منطقة شرق المتوسط، حيث ظهر خلال العقد الماضي في كل من "إسرائيل" ومصر واحدة من أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي في العالم، وعثرت قبرص على ما يقدر بنحو 5.4 تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي في أحد اكتشافات الغاز الطبيعي في أواخر سنة 2011. وفي سنة 2016 كان الاهتمام الأكثر وضوحاً، هو وجود كتلة بحرية غازية في البحر بالقرب من حقل زوهر البحري في مصر، حيث أبلغت شركة إيني عن اكتشاف ما يقدر بنحو 30 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في سنة 2015. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، استحوذ احتياطي الغاز في المياه المحيطة بقبرص على اهتمام المجتمع الدولي خصوصاً أوروبا والولايات المتحدة، حيث كانت معظم دول الاتحاد الأوروبي التي تستورد الغاز الطبيعي من روسيا، تبحث عن مصادر بديلة بسبب استخدام روسيا لشركة غازبروم Gazprom (شركة الغاز الطبيعي في روسيا) كسلاح ضغط خلال الأزمة الأوكرانية. وليس من الغريب، أن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما Barack Obama قال بأن الحل العادل والشامل لقبرص سيكون له أثر تاريخي وبعيد المدى، لأنه سيحسن الفرص الاقتصادية لجميع شعب قبرص، وسيعزز أمن الطاقة في منطقة البحر المتوسط وخارجها.[84]

ومن أجل الاطلاع على التوجهات القبرصية المتعلقة باكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط فسنقوم بتحليل هذه التوجهات وفق التالي:

1. التوجهات القبرصية الديبلوماسية وحلّ عقدة الواقع:

بعد أن تفاوضت الحكومة القبرصية مع كل من "إسرائيل" ولبنان على الحدود البحرية، تجد نيقوسيا نفسها طرفاً محتملاً في نزاع ديبلوماسي، حيث يؤكد مسؤولون

---

[83] Helena Smith, Oil and gas reserves around Cyprus give Greece and Turkey more to fight about, *The Guardian* newspaper, 10/11/2014, https://www.theguardian.com/business/2014/nov/10/oil-gas-reserves-cyprus-greece-turkey

[84] Nasos Koukakis, "A multibillion-dollar natural gas boom may reunify Cyprus", CNBC, 8/1/2017, https://www.cnbc.com/2017/01/06/a-multibillion-dollar-natural-gas-boom-may-reunify-cyprus.html

إسرائيليون أن نقطة الحدود البحرية الشمالية بين "إسرائيل" وقبرص، هي بالضبط النقطة الجنوبية نفسها في الاتفاقية بين لبنان وقبرص، مما يشير إلى أن المفاوضين اللبنانيين قد اعترفوا ضمناً برؤية "إسرائيل" لخط الحدود بين المناطق الاقتصادية الحصرية اللبنانية و"الإسرائيلية". وذلك سيناسب نموذجاً شوهد في نزاعات دولية أخرى معينة حول تطوير النفط والغاز البحري الذي ترفض فيه الأطراف التخلي عن مطالبها، لكنها تعمل على إيجاد حلّ لكل طرف كي يقوم بتطوير موارده، على أن الاعتراف الضمني بالمناطق الاقتصادية الحصرية الإسرائيلية، يمكن أن يعيق أو يحبط المصادقة البرلمانية اللبنانية على الاتفاق مع قبرص. غير أنه يبدو بأن السبب الرئيسي للتأجيل التشريعي، هو امتناع لبنان عن إزعاج تركيا التي تعتقد أن لديها مصلحة حيوية في قرارات الجزيرة. وهذا الاعتقاد يعود تاريخه إلى سنة 1974، عندما تدخلت أنقرة عسكرياً في قبرص لحماية الأقلية في تلك البلاد. وفي السياق ذاته دانت أنقرة بالفعل الاتفاقية بين قبرص و"إسرائيل"، بالرغم من أن كلاً من نيقوسيا و"إسرائيل" قد تجاهلتا على ما يبدو تلك التصريحات.[85]

والواقع العملي يقول، بأن قبرص مقسمة سياسياً وإقليمياً بين جمهورية قبرص اليونانية والمنطقة القبرصية التركية؛ فالجهود التي تبذلها جمهورية قبرص وبلدان شرق البحر المتوسط الأخرى، خصوصاً "إسرائيل"، للاتفاق على تقسيم الحدود البحرية بين هذه الدول كبيرة جداً. وقد عارضت تركيا حقوق الحفر لاستكشاف الطاقة، بدون خطة لتوحيد الجزيرة القبرصية والقبارصة الأتراك. ويبدو أن جمهورية قبرص تتوقع تصديراً كبيراً في المستقبل لإيرادات الغاز من الحفر في حقل أفروديت، وهو حقل للغاز الطبيعي قبالة الساحل الجنوبي لقبرص، ومع ذلك يبدو أن الخلاف حول هذه المسألة قد تمّ التأكيد عليه في المفاوضات بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك الذين استأنفوا محادثاتهم عن طريق وساطة الأمم المتحدة، عقب انتخابهم مصطفى أكينجي Mustafa Akıncı كزعيم للقبارصة الأتراك في نيسان/ أبريل 2015.[86]

وتندرج جهود نيقوسيا لتطوير قطاع الغاز تحت ظلّ تركيا التي تقول بأن المياه الإقليمية لقبرص لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً (نحو 22 كم) بدلاً من 200 ميل بحري

[85] سايمون هندرسون، إسرائيل ولبنان في نزاع حول الحدود البحرية، معهد واشنطن، 2011/7/13.

[86] Michael Ratner, "Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean," p. 4.

(نحو 370 كم)، وهو الحد الأقصى المعتاد المسموح به من قبل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن وجهة نظر أنقرة، فإن حقل كتلة بلوك 12 المكتشف حديثاً والكائن جنوب قبرص، يقع في الواقع في مياه تركية. وفي سنة 2011 أرسلت أنقرة سفينة المسح الزلزالي بيري ريس Piri Reis التي تحمل اسم رسام خرائط عسكرية من العهد العثماني لمسح المنطقة. وفي غضون ذلك، شعرت "إسرائيل" بالقلق إزاء التناقض بين نظرة لبنان حول حدودها البحرية مع قبرص، والخط الذي تمت الموافقة عليه بين الجزيرة و"إسرائيل". فبيروت ترى أن النقطة الجنوبية من الخط الفاصل الذي رسمته مع نيقوسيا سنة 2007 كان خطأً. وبصورة محرجة، هذه هي بالضبط النقطة نفسها التي تشكل الآن الطرف الشمالي من الحدود البحرية التي رسمتها نيقوسيا مع "إسرائيل". وقد تمّ رفض جهود لبنان لإعادة التفاوض حول اتفاقيتها مع قبرص، حيث تلفت نيقوسيا النظر إلى أن الخلاف هو بين بيروت و"إسرائيل". إن الخطوط المتناقضة، والتي تشكل منطقة على شكل دائري مكونة من عدة مئات من الأميال المربعة يمكن أن تصبح قضية أخرى مفتعلة بين "إسرائيل" ولبنان، بالرغم من أن "إسرائيل" لم تعثر بعد على أي احتياطيات للغاز في المنطقة، بينما لم يبحث لبنان حتى كتابة هذا البحث عن احتياطيات كهذه.[87]

2. التوجهات القبرصية التجارية:

سيكون الخيار التجاري الأكثر وضوحاً لفوائض تصدير الغاز الإسرائيلي والقبرصي، هو توريده إلى الجزيرة عبر خط أنابيب تحت سطح البحر، ثم ضخه عن طريق الأنابيب عبر الجزيرة نحو الشمال، وتحت البحر إلى المناطق الرئيسية في تركيا، وهناك يمكن أن ينضم إلى شبكة أنابيب تزوّد دول أوروبا بالغاز. ونظراً للعداء القائم بين تركيا والحكومة القبرصية اليونانية والانتقادات الأخيرة لـ"إسرائيل"، فإن هذا الخيار ليس واقعياً في المستقبل المنظور. ومن بين البدائل الأخرى بما في ذلك مدّ خط أنابيب عبر جزيرة كريت إلى المناطق الرئيسية في اليونان، فإن الخيار الأكثر مصداقية من الناحية العملية، هو إقامة مصنع للغاز الطبيعي المسال على الساحل الجنوبي للجزيرة يكون ذا ملكية مشتركة، يعمل على تحويل الغاز إلى شكل يمكن شحنه في

[87] سايمون هندرسون، اكتشافات الطاقة شرقي البحر المتوسط: مصدر للتعاون أم وقود لإشعال التوترات؟ حالة إسرائيل، معهد واشنطن، 2012/6/15.

أي مكان في العالم. وقد درست "إسرائيل" أيضاً موضوع إقامة سفينة عائمة فوق حقل ليفياثان لاستخراج الغاز الطبيعي المسال، أو نقل الغاز عبر أنابيب إلى سواحلها على البحر المتوسط. وفي السيناريو الأخير؛ يمكن تحويل الغاز إلى غاز طبيعي مسال لغرض التصدير، وربما عبر مصنع، غير مبني بعد، على ساحل "إسرائيل" الصغير على البحر الأحمر، والذي هو أكثر ملاءمة لبيع الغاز في السوق الآسيوية المتنامية والمربحة للغاية.[88]

3. التوجهات القبرصية الأمنية:

باستثناء خطوط الأنابيب تحت البحر، التي تقع على أعماق تصل إلى خمسة آلاف قدم، فإن كل جانب من الجوانب الأخرى المتعلقة باستكشاف حقول الغاز الجديدة وتطويرها، وإنتاج الغاز منها، هي عرضة للهجوم أو التخريب، بغض النظر عما إذا كان الهدف هو معدات حفر الآبار، أو إمدادات السفن، أو المروحيات، أو مرافق المعالجة على الأرض أو قبالة الشاطئ. وتوسع "إسرائيل" قواتها البحرية والجوية، بما في ذلك الطائرات بدون طيار، لحماية المنشآت والعاملين في منطقتها الاقتصادية الخالصة. ومن المتوقع أن ترحب قبرص بهذه المظلة الأمنية تحت ستار سلسلة من اتفاقيات الدفاع الثنائية بين البلدين. وخلافاً لمعظم دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، فإن قبرص ليست عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي، وليس لديها سوى جيش صغير بدون وجود قوات جوية وبحرية كبيرة. وتكهنت بعض وسائل الإعلام بأن "إسرائيل" سوف تحصل على إذن لاستخدام القاعدة الجوية القبرصية في بافوس Paphos على الساحل الغربي للجزيرة. وفي الوقت الحاضر، فإن هذه القاعدة هي مجرد جانب عسكري صغير وفارغ أشبه بمطار، غالباً ما يستخدم للرحلات السياحية الوافدة من أوروبا.

ثالثاً: توجهات اليونان تجاه الغاز في شرق البحر المتوسط:

إن تنمية الطاقة يمكن أن يكون لها آثار جيوسياسية بعيدة المدى، حيث إن اكتشافات الطاقة أثرت بالفعل على الأنماط الإقليمية للصداقة والعداوة.[89]

---

[88] المرجع نفسه.

[89] Emmanuel Karagiannis, The Energy Geopolitics of the Eastern Mediterranean and the role of Greece, site of The London School of Economics and Political Science (LSE), October 2017, http://blogs.lse.ac.uk/greeceatlse/2017/10/04/energy-geopolitics-of-the-eastern-mediterranean-the-role-of-greece/

حيث تحاول اليونان أن تؤدي دوراً مهماً في ملعب غاز شرق المتوسط ونقله لأوروبا، فقامت أثينا بإطلاق مناقصة دولية لدراسة جدوى مُقترح خط أنابيب يصل حقل ليفياثان الإسرائيلي بأوروبا عبر اليونان. وكان الاتحاد الأوروبي قد أبدى تأييده لمشروع خط شرق المتوسط حين اختارته المفوضية الأوروبية كمشروع ذي أهمية، غير أن إدراجه على القائمة لا يعني أن المشروع سيتلقى أي تمويل.[90]

سنتطرق بالتفصيل للتوجهات اليونانية تجاه اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط من خلال:

توجهات اليونان الجيوسياسية لاكتشافات الغاز (ترانزيت):

يأتي اكتشاف موارد الغاز في الوقت نفسه الذي ينمو فيه الطلب العالمي على الطاقة بسرعة، حيث تشجع الحكومات الغربية على تنويع العرض لضمان أمن الطاقة، ويمكن أن يغطي الغاز جزءاً كبيراً من احتياجات أوروبا من الطاقة، وبالتالي يقلل من اعتماد أوروبا على روسيا والجزائر. ولهذا السبب، قامت اليونان بوضع نفسها كمركز لنقل الطاقة، حيث إن موقعها يجعلها جسراً طبيعياً بين شرق البحر المتوسط الغني بالطاقة وأوروبا المستهلكة للطاقة، وحتى الآن لا توجد استراتيجية واضحة لليونان غير الاستفادة من موقعها كناقل للغاز الطبيعي.[91]

وتشير بعض التوجهات أن تجميع الغازات المراد نقلها من المنطقة عبر تركيا، أمر محفوف بالمخاطر بالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي. ولهذا، فإن البديل الجيوسياسي موجود عبر قبرص واليونان؛ فهو طريق أكثر أمناً وسلامة، ويمكن الاعتماد عليه.[92] حيث تعتمد اليونان شأنها شأن الدول الأوروبية الأخرى، على واردات الغاز الروسية، وتغطي روسيا قرابة ثلث احتياجات اليونان من النفط والغاز. ولهذا تريد أثينا أيضاً اجتذاب الاستثمارات إلى صناعة النفط للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعانيها

[90] أليسون جوود، اليونان وقبرص: أحلام الطاقة بعيدة المنال، نون بوست، 2014/11/11، انظر:
https://www.noonpost.org/content/4265

[91] Emmanuel Karagiannis, The Energy Geopolitics of the Eastern Mediterranean and the role of Greece.

[92] Charlies Ellinas, Cyprus: The new energy gate of Europe, site of CyprusMail Online, 5/11/2017, http://cyprus-mail.com/2017/11/05/cyprus-new-energy-gate-europe/

اليونان لسنوات، ويذكر أن اليونان أيضاً لديها محطة واحدة للغاز الطبيعي المسال قبالة أثينا، حيث تستورد الغاز الجزائري. وفي الوقت نفسه، تسعى اليونان أيضاً لدعوة الشركات الأمريكية لشحن الغاز الطبيعي المسال، حيث قامت حديثاً بتطوير وحدة تخزين عائمة وإعادة تخزين (فسرو) Floating Storage Regasification Unit (FSRU) قبالة مدينة ألكسندرودولس، وهي مدينة قريبة من الحدود التركية والبلغارية بالقرب من خطوط الأنابيب التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، لخفض الاعتماد على الغاز الروسي.[93]

خلاصة:

إن إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط تبدو حاضرة على مسرح الأحداث الجارية هناك، فلربما نلاحظ تحالفاً ثلاثياً في المدى البعيد، ناتج عن تقارب بين "إسرائيل" وقبرص واليونان، وهذا التقارب مرتبط بمدى الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي في هذه الدول الثلاثة، وإذا لم تحل الخلافات التركية مع هذه الدول، وما يخصّ الدول العربية في شرق البحر المتوسط، فإنها ستتأثر بل وستعيش في حالة من الضعف، إذا وصل هذا التحالف الثلاثي إلى حقيقة واقعية تتجسد على الأرض، وسينعكس ذلك بالأثر الإيجابي على "إسرائيل"، وسيمنحها عمقاً اقتصادياً واستراتيجياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط، وسيفك العزلة الإقليمية التي كانت مفروضة عليها. ولكن لا يبدو أمام حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تعيشها الدول العربية، أنها ستكون قادرة على القيام بدورٍ فعّال إقليمياً، في ظلّ أنظمة عربية ضعيفة تستطيع أن تستغلّ نفوذها الاقتصادي الكبير المتمثّل في ثرواته النفطية والغازية الهائلة، ليصلوا إلى مقترح لإقامة شراكة عربية قبرصية يونانية في مجال الطاقة (الغاز والنفط)، بالإضافة للمجالات الأخرى، وذلك من أجل الحد من التقارب مع "إسرائيل"، أو على الأقل من أجل الوقوف ككتلة جيوسياسية متماسكة في وجه هذا التحالف الثلاثي المحتمل. ومن الممكن أن يحصل تغيير على الوضع القائم، في حال إجراء عمليات تنقيب واكتشاف احتياطيات جديدة للغاز الطبيعي على طول الساحل السوري واللبناني.

[93] Karolina Tagaris, Total, Edison sign lease for oil and gas exploration off Greece, Reuters News Agency, 31/10/2017, https://www.reuters.com/article/us-energy-greece/total-edison-sign-lease-for-oil-and-gas-exploration-off-greece-idUSKBN1D026R

وبالتأكيد، فإن الوضع العربي غير المستقر، سيكون له دورٌ مؤثّر تقوم به لما يحصل من تطورات مهمة على ساحل شرق البحر المتوسط، أو كما كان يسمى تاريخياً بالساحل السوري. كل هذا مرتبط بما سيفرزه الوضع الجديد من ظهور أنظمةٍ سياسية جديدة قائمة على المبادئ الديموقراطية والحكم الرشيد، والحفاظ على ثروات بلادها واستغلالها أفضل استغلال، من أجل فرض رؤيتها ونفوذها على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية، ومن أجل حماية المصالح العربية في إطار نظرة عربية موحدة تعتمد على الشراكة والتنسيق مع قوى إقليمية ودولية، ترتبط وتلتقي فيها المصالح المشتركة معاً. لذلك فإن هذا التغيير الضروري هو شرطٌ رئيسيٌّ من أجل إعادة التوازن الجيوسياسي في المنطقة لصالح الدول العربية، من أجل الوقوف في وجه الأطماع الإسرائيلية التوسعية الاستعمارية. هذا بدوره يتطلب أن يبرز الدور الفعال والإيجابي والعملي من بعض الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط لإحداث تأثير قوي وفعال في رسم سياسة المنطقة في كافة المجالات، فعلى سبيل المثال تتميز مصر بمكانتها وموقعها وحجمها على الصعيد الإقليمي، ما يفرض عليها بأن تلعب الدور الفاعل والمؤثر والوطني القومي، غير أن ظروفها الخاصة لا تمكنها من لعب هذا الدور.

ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أن "إسرائيل" تسعى جاهدة للتعاطي مع ملف الغاز في شرق البحر المتوسط من خلال البوابة اليونانية – القبرصية؛ فهو يضمن وجود مصالح "إسرائيل" بالمنطقة، ضمن مصالح التكتل الإقليمي الذي يشكل عامل مهم في مواجهة الخصوم السياسيين بالمنطقة، ومن بينهم تركيا ومصر، بالإضافة للمنافسين الاقتصاديين وأبرزهم روسيا التي وقّعت مع تركيا اتفاقية للبدء في تنفيذ مشروع خط أنابيب يهدف لنقل الغاز الروسي إلى تركيا، والثاني يكمل طريقه إلى أوروبا، ومن المقرر الانتهاء منه بحلول سنة 2019.

وإجمالاً، فقد حققت السياسة الإسرائيلية خلال الفترة السابقة مجموعة من المكاسب في منطقة شرق البحر المتوسط، مما يجعلها بل ويضمن لها تفوقاً اقتصادياً كبيراً في ظلّ عدم كفاءة ومقدرة مصرية واضحة في إدارة أكبر حقول الغاز الطبيعي في البحر المتوسط وهو حقل ظهر، مع عدم وجود أي رؤية استراتيجية لمصر في هذا الإطار، وأهمها مصالح مصر الاقتصادية.

ولا بدّ من التأكيد على أنه لم تمر سنوات حتى انقلبت فكرة تدفق الغاز الطبيعي من مصر إلى "إسرائيل"، وباتت "إسرائيل" دولة مصدرة للغاز بعدما كانت مستوردة له.

حيث جاء في بيان شركة نوبل إنرجي في أيار/ مايو 2018 أن الشركاء في حقل تامار الإسرائيلي وقعوا اتفاق نوايا مع شركة يونيون فينوسا Unión Fenosa للغاز الإسبانية لتصدير الغاز من حقل تامار إلى محطة دمياط. ولعل تفاقم مشكلة انقطاع الكهرباء خلال السنوات الأخيرة بسبب نقص الغاز، واجهت شركة الغاز المصرية الإسبانية (سيجاس) Segas – Spanish Egyptian Gas Co. ضغوطاً بسبب نقص الغاز المتاح للإسالة، في الوقت الذي واجهت فيه مصر أزمة عدم قدرتها على تغطية الطاقة للاحتياجات الاستهلاكية للمنازل والأنشطة الاقتصادية.

وقد استفادت "إسرائيل" من اكتشافات الطاقة الجديدة بعد تراجع الصادرات المصرية بسبب أزمة الطاقة والهجمات على خط الغاز المصري، حيث يسهم نقص الصادرات المصرية في زيادة الطلب على الغاز بالمنطقة، فإن مساعي "إسرائيل" لتصدير الغاز المكتشف حديثاً ستساعدها على إعادة بناء علاقاتها مع حلفائها وتعزيز نفوذها في المنطقة.

وعلى صعيد آخر، فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني وحقل الغاز البحري غزة مارين، فمنذ الإعلان عن اكتشاف هذا الحقل لم يتم البدء بالعمل فيه من قبل شركة شل المالكة للحصة الأكبر، حتى قررت الشركة بيع حصتها في هذا الحقل، حيث أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني سنة 2018 شراءه لهذه الحصة والبالغة 90% ليحتفظ الصندوق بنسبة 5.27%، وشركة المقاولون المتحدون بنسبة 27.5%، وبيع نسبة 45% لشركة تشغيل دولية مطورة بشرط أن تكون الشركة الدولية قادرة على إعداد خطة تطوير ميدانية للحقل بالشراكة مع صندوق الاستثمار الفلسطيني، وذلك من أجل دعم قطاع الطاقة في مناطق السلطة الفلسطينية، وهنا نكون أمام مرحلة جديدة بعد كل هذه السنوات على أمل أن يتحقق إنجاز عملي وواقعي يؤدي لبدء العمل في حقل غاز غزة البحري.

وفي المقابل، نرى غالبية دول الإقليم قد بدأت في التحرك وبشكل سريع، من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من "كعكة" الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، والجميع يتنافس ويبحث عن مصالحه بالدرجة الأساسية، وستكون الغلبة للأقوى والأكثر تنظيماً ومأسسة، ومن يسيطر على أكبر قدر من احتياطيات الغاز الطبيعي في

منطقة حوض شرق البحر المتوسط. وفي المقابل، فإن "إسرائيل" وتركيا وسورية لم تقم بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حلّ النزاعات البحرية المتعلقة بترسيم الحدود في المنطقة الاقتصادية الخالصة، بينما وقّعت عليها كل من مصر ولبنان وقبرص. ولذلك فإن المنطقة ستبقى تتراوح ما بين النفوذ والتعاون وإدارة الأزمات، وذلك حسب تقدير المصالح المشتركة بين دول المنطقة.

Natural Gas Exploitation in the Eastern Mediterranean Basin
and its Impact on the Israeli Influence in the Region

هذا الكتاب

تحظى اكتشافات الغاز الجديدة في شرق البحر المتوسط بأبعادٍ جيوسياسية ومالية واقتصادية واستراتيجية. فقد يصبح الغاز عماداً مهماً لاقتصاد الدول العربية، وهو في المقابل، قد يعطي فرصة لـ"إسرائيل" لتعزيز مكانتها، وزيادة نفوذها على حساب ميزان القوى العربية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح وتفسير السلوك والتوجهات والسياسات والتغيرات الإسرائيلية المتعلقة بهذه الاكتشافات الجديدة، وفي كيفية استغلالها اقتصادياً، أو على صعيد فرض الوقائع الجديدة على المنطقة ضمن مفهوم سياسة الأمر الواقع، التي عملت عليها "إسرائيل" منذ نشأتها.

هذا الكتاب هو في أصله رسالة ماجستير، ويضم خمسة فصول. تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة؛ وتناول الفصل الثاني الإمكانات الإسرائيلية لاستغلال حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط؛ فيما تناول الفصل الثالث اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط بين احتمالات النفوذ و"التعاون"؛ أما الفصل الرابع فقد تطرق إلى تداعيات اكتشاف الغاز على النفوذ الإسرائيلي على دول المنطقة؛ وناقش الفصل الخامس مستقبل النفوذ الإسرائيلي على الدول الإقليمية، في ظلّ الاكتشافات الجديدة للغاز في شرق البحر المتوسط؛ ثم اختُتم الكتاب بخلاصة وملاحق.

ISBN 978-9953-572-83-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت